وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع:

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

توظيف أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية: قطر دراسة حالة (2011-2021)

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تعاون دولي

من اعداد الطالبة:

-الحـــاج فتـيحة

تحت اشراف الاستاذ:

- بن علـــي لقرع

لجنة المناقشة:

– الأستاذ(ة) مياسة اودية	**رئيسا**
– الأستاذ(ة): لقرع بن علي	**مشرفا و مقررا**
– الأستاذ(ة): بوجحفة رشيدة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم: 2022/06/27

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـدا ء

اهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة تداخل جهود وعطاء السنين إلى:

والدي الكريمين الذين لولاهما لما كنت في الوجود

أمي الحبيبة رمز الحنان والطيبة والعطاء المتدفق اللامتناهي أدامك الله لنا دائما.

إلى أبي الغالي رمز الحيوية والنشاط بالنسبة لنا، أطال الله في عمرك.

إلى كل من ساعدني في اتمام هذه المذكرة ولو بالدعم المعنوي،

اهدي لكل هؤلاء هذا العمل المتواضع.

شكـر وعرفـان

بداية أحمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما يليق بمقام التعظيم والإجلال له على أنه أعانني لإتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه كثمرة عطاء علمي طيلة سنوات التحصيل الدراسي

كما أتقدم للأستاذ المشرف " **بن علي لقرع**" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة رغم انشغالاته الكبيرة والذي أعانني بدعمه المعنوي ونصائحه القيمة لإتمام هذه المذكرة، فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك أستاذي الفاضل.

كما أشكر كل أساتذتي سواء على مستوى جامعة مستغانم، كما أشكر أيضا عمال مكتبة العلوم السياسية الذين أعانوني وسهلوا حصولي على المادة العلمية اللازمة

كما لا أنسى أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين أهدوني نصائحهم القيمة لتصحيح هذا العمل، وجعله ثمرة من ثمار البحث العلمي بمعنى الكلمة. فشكر جزيل مفعم بالاحترام والتقدير لهم جميعا وإلى كل من ساعدني ولو بحرف أو كلمة سرور أدخلها على نفسي.

إلى كل طالب علم يبتغي به السمو والرفعة والارتقاء في الحياة وبها إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والامتنان

خطة الدراسة:

مقدمة

مدخل

1-أهمية القوة في العلاقات الدولية

2-من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية

3-القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتطبيقات القوة

الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية ومقومات القوة الناعمة لدولة قطر

المبحث الأول: مستويات تحليل السياسة الخارجية القطرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية القطرية

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية القطرية

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية القطرية

المبحث الثاني: القوة الناعمة كبديل لضعف القوة الصلبة لدولة قطر

المطلب الأول: ضعف القوة الصلبة

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة

الفصل الثاني: مدى فعالية أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية

المبحث الأول: القوة الناعمة كمحرك للسياسة الخارجية القطرية في العالم العربي

المطلب الأول: الأزمات العربية

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية

المطلب الثالث: فعالية القوة الناعمة لقطر في علاقاتها مع الدول العربية

المبحث الثاني: دور القوة الناعمة في علاقات قطر مع القوى الإقليمية والدول الكبرى

المطلب الأول: العلاقات القطرية الإيرانية

المطلب الثاني: العلاقات القطرية الأمريكية

المطلب الثالث: العلاقات القطرية التركية

المطلب الرابع: العلاقات القطرية الألمانية

المطلب الخامس: العلاقات القطرية الصينية

خاتمة

مقدمـــة

تقوم السياسة الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، و تعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

انصب الجدل الفكري إلى مناقشة معضلة القوة بصياغات مختلفة، إذ تم الانتقال من نمط القوة الصلبة أو العسكرية إلى توظيف نمط أخر من القوة وهو القوة الناعمة التي تكمن أهميتها في موضوعين هما الأول: هو التقنية المبتكرة في أدواتها وهي أدوات ووسائل اقناعية، والثاني تمثله نوعية النتائج المترتبة عليها وهي نتائج ربما تفوق في اهميتها نتائج استخدام القوة الصلبة.

بالنظر لكون دولة قطر إحدى الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، إلا أنها تعتبر من الدول النشطة في بيئتها الإقليمية والدولية، وقد كان عام 1995 منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، حيث جاءت القيادة السياسية برؤية جديدة تؤسس لنهج جديد في معالجة القضايا الداخلية، تتجلى في تبني خيار الانفتاح السياسي، والمضي في تحقيق الانجازات الاقتصادية، نتج عنه ترسيخ

وتثبيت مكانة قطر في المحافل الدولية مما أهلها للاضطلاع بدور فاعل ونشط على الصعيد الإقليمي والدولي.

المشكلة البحثية :

بالنظر للديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية القطرية في الكثير من الملفات، وباعتبار أن قطر تعد مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوى الإقليمي والدولي، يطرح الدور القطري المتصاعد في المنطقة العربية والغربية نفسه داخل الأوساط البحثية ويثير الكثير من التساؤلات حول أسبابه ومرتكزاته، خاصة في ظل افتقاد قطر لكثير من المقومات التي

تؤهلها للعب دور مؤثر على المستوى الإقليمي أو الدولي الأمر الذي استدعى إخضاع هذه السياسة للدراسة والبحث لمحاولة فهم طبيعة هذا الدور وبالتالي معرفة أهم المتغيرات المتحكمة في تحديد السياسة الخارجية القطرية والقوة الناعمة، بناءً على ذلك تتحدد إشكالية الدراسة في:

كيف يتم توظيف أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول؟

التساؤلات الفرعية :

-ما الفرق بين القوة الناعمة والصلبة في العلاقات الدولية؟

-ما مكانة القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية؟

-هل أثرت القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية؟

الفرضيات :

-كلما اعتمدت القوة الناعمة على أدوات الإقناع اعتمدت القوة الصلبة على أسلوب الإجبار والإكراه

-كلما انتهجت قطر القوة الناعمة كلما كان هناك تحول جذري في السياسة الخارجية القطرية

-اذا تميزت السياسة الخارجية بالقوة الناعمة تطور دورها الإقليمي والعالمي

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية :

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيار تحليل دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية كموضوع لهذه الدراسة في ثنائية الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

أسباب ذاتية :

تمثلت المبررات الذاتية التي كانت حافزا للبحث في هذا الموضوع بالدرجة الأولى في

1 -وجود رغبة لمحاولة الإسهام في سد النقص في الأبحاث العلمية التي تناولت موضوع القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية.

2 قلة المادة العلمية المتخصصة في هذا الإطار، فمن الممكن أن تساهم هذه الدراسة ولو بالقدر اليسير- في تحقيق تراكم معرفي من شأنه مد العون للباحثين والمشتغلين في ميدان السياسة الخارجية، من أجل صياغة تصور واضح ومتكامل حول النهج الخارجي لدولة قطر.

الأسباب الموضوعية: تمثلت المبررات الموضوعية أساسا في :

1-محاولة رصد دوافع وأسباب ومآلات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية، نظرا لحداثتها في العالم العربي والغربي؛

2 -تسليط الضوء على الدور القطري المتنامي خاصة مع القوى العظمى، خاصة وأن قطر تلك الدولة الصغيرة الواقعة في شرق الجزيرة العربية على الخليج العربي، تعتبر في الأوساط البحثية أحد ألغاز التفاعلات السياسية إقليميًا، لما قد يراه بعض الباحثين من أن قطر قد تكون تمارس دورا يتعدى بكثير ما تسمح هو إمكانياتها الجيوسياسية أو حتى كثافتها البشرية، ما جعلنا نحاول البحث في مرتكزات السياسة القطرية وأهم عوامل القوة الناعمة فيها إضافة إلى توصيف السياسة الخارجية القطرية في علاقاتها الدولية، ومحاولة استشراف مستقبلها خلال المرحلة المقبلة.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في إطار وجود دور قطري متنام في ظل الأحداث الدولية، خاصة وأن قطر هذه الدولة الصغيرة ارتأت لنفسها دورا لا يتناسب مع إمكاناتها وحجمها وقوتها، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في كونها تكشف عن أن الدول الصغيرة – والتي منها قطر– لها نمط مميز لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها، ومصالحها، ويمتاز في جزء كبير منه بتوظيف القوة الناعمة في سياستها الخارجية وغلبة الطابع البراغماتي، فالدول الصغيرة لها وضع مختلف، سواء على مستوى المدركات، أو على مستوى السياسات التي تتبعها لتحقيق مصالحها، وقد تمكنت قطر نتيجة لصغر حجمها وهيكل اتخاذ القرار من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما منحها ميزة نسبية وفرصة صقل هذا الدور مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية المنشغلة

بأوضاعها الداخلية أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الهش، مما يجعل هذا الموضوع يستحق البحث والدراسة.

أهداف الدراسة :

يهدف الموضوع المتناول بالدراسة إلى ما يلي:

1 -الوقوف على جوانب عدة من السياسة الخارجية القطرية تتعلق بمقوماتها وأهدافها وأدواتها وسلوكها؛

2 -تسعى الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل قطر مع محيطها الخارجي وكيفية توظيفها أدوات القوة الناعمة بالإضافة إلى محور علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، كما تحاول الدراسة بالأساس إبراز طبيعة ونوعية هذه الأدوات، من خلال معاينة الآثار الداخلية والخارجية التي تسمح بمعرفة حجم تفاعل قطر مع الدائرتين الإقليمية والدولية؛

3-تقييم الدور الذي تلعبه قطر من خلال سياستها الخارجية وباستخدام القوة الناعمة ومحاولة استشراف مستقبلها.

أدبيات الدراسة :

انصب اهتمامنا في هذه الدراسة في الإطلاع على بعض المراجع التي ساهمت في إثراء موضوع بحثنا والذي يعالج قضية القوة الناعمة وكيفية توظيفها في السياسة الخارجية القطرية ونشي إلى:

-دراسة جمال عبد الله حول "السياسة الخارجية لدولة قطر من 1995 الى غاية 2013 روافعها واستراتيجياتها" والتي تمحورت حول أدوات الدبلوماسية القطرية بالإضافة إلى مسار القرار في السياسة الخارجية القطرية وآفاق تفعيل السياسة الخارجية القطرية.

-دراسة العابد شعيب حول" السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي من الوساطة إلى التدخل ادوار متغيرة أهداف ثابتة" والتي تمحورت حول سمات السياسة الخارجية القطرية ومصادرها بالإضافة إلى التغير في أداء السياسة الخارجية القطرية .

-دراسة سارة جبار كريم الغزالي حول "الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافيا السياسية" والتي ركزت على اثر المقومات الجغرافية في دور دولة قطر الإقليمي في الشرق الأوسط بالإضافة طبيعة النظام السياسي لدولة قطر وأثره في دورها الإقليمي و تبيان محددات ومحفزات الدور القطري ومستقبله

-دراسة أثير ناظم عبد الواحد حول" السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية" والتي ركزت على العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية متميزة بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني أيضا العدوان الإسرائيلي على غزة و قضية دارفور والوساطة القطرية

-دراسة صباح كزيز حول" در السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010-2014 " والتي ركزت حول مرتكزات السياسة الخارجية بالإضافة إلى الدور القطري في الأزمة المصرية والليبية والسورية والمسارات المستقبلية للدور القطري

الإطار الزماني والمكاني للدراسة :

الإطار المكاني:

تنحصر الدراسة في مجال مكاني محدد وهو قطر باعتبارها نموذج لدراسة السياسة الخارجية الفعالة على مختلف المستويات، وذلك من خلال محاولة تحليل أدوات السياسة الخارجية

في قطر، كما أن هذه الدولة تحتوي العديد من آليات القوة الناعمة ونحن سنركز على بعض الآليات مثل الآليات الإعلامية والاقتصادية والسياسية

الحدود الزمانية:

بحكم أن موضوع تغير السياسة الخارجية القطرية والقوة الناعمة القطرية ظهر في بداية القرن العشرين مع تغير مسار السياسة الخارجية القطرية من سنة 2011 إلى غاية 2021 كسنوات حاسمة في تطور الأحداث الدولية وتغير ادوار القوى العظمى خاصة في السنوات الأخيرة

مفاهيم الدراسة:

العلاقات الدولية: هي مجموعة التفاعلات والتبادلات القائمة بين الدول سواء كانت هذه العلاقات سياسية او اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية، وقد تكون هذه العلاقات صراعية أو عدائية أو تعاونية، او هي العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية المستقلة في نظام عالمي سلطته السياسية غير المرتكزة على أية نقطة.

القوة الناعمة: سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، و التبادل العلمي والفكري.

فهي إذن القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة، وأيضا جذب الآخرين بالإقناع إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها.

السياسة الخارجية: هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها ، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة ، فالسياسة الخارجية تتكون من أمرين هما ،

قـرارات حكوميـة يتخـذها صـنـاع القـرار وأفعـال تعـالج مشـاكل خارجيـة ، وهـذه القـرارات والأفعـال تسـتخدم لتحقيـق أهـداف قريبـة وبعيـدة المـدى، وتصـنع السياسـة الخارجيـة الأجهـزة الرسمية وغير الرسمية للدولة

الإطار المنهجي للموضوع :

مناهج الدراسة:

مـنهج صـناعة القـرار: سـنعتمد هـذا المـنهج فـي مـن اجـل دراسـة معمقـة بعمليـة صـنع القـرار ومراحـل اتخـاذ وصـنع القـرار فـي السياسـة الخارجيـة بالاضـافة الـى صـانعي القـرار فـي السياسة الخارجية

دراسة الحالة:

سـنعتمد علـى هـذا المـنهج فـي دراسـة المعلومـات والحقـائق الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة والقـوة الناعمـة فـي دولـة قطـر فـي عهـد الملـك تمـيم بـن حمـد آل خليفـة وفحـص عوامـل سـلوكه و قراراتـه فـي المملكـة القطريـة ودراسـة خصـائص ومقومـات سياسـته الخارجيـة أيضـا بخصوص توظيف أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية وموقفه منها

مستويات الدراسة:

الوصـف:لان موضـوع الدراسـة هـو السياسـة الخارجيـة والقـوة الناعمـة فـي قطـر فـإن هـذه الأداة ضـرورية مـن اجـل جمـع الحقـائق ومعالجتهـا وتفسـيرها بهـدف الوصـول إلـى نتـائج والكشـف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والعوامل المؤثرة فيها

إقترابات الدراسة:

للبحث في هذا الموضوع والوصول إلى الحلول للإشكالية المطروحة فإننا نعتمد على المقتربات التالية:

الاقتراب النسقي : سنعتمد هذا الاقتراب لأنه يبين لنا كيفية تعامل النظام السياسي القطري مع المستجدات الدولية من مدخلات ومخرجات وبدائل وفهم الظواهر الدولية والاقليمية

الاقتراب الوظيفي: استخدمنا هذا المقترب من اجل فهم القدرة الدولية النظام السياسي القطري والتي تتمثل في توظيف المؤهلات التي تمتلكها قطر من اجل تطوير دورها الاقليمي والدولي وخاصة المحلي

الاقتراب القانوني المؤسسي:

الذي يولي أهمية كبرى في تحديد السلوكيات والضوابط و المخرجات الاقتصادية للمؤسسات وصناع القرار في قطر وأيضا توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية الناعمة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحدد الاستراتيجيات التي تؤثر في الخيارات والمعتقدات المتبناة.

تقسيم الدراسة:

بغية معالجة موضوع بحثنا وفق دراسة علمية أكاديمية من خلال منهجية علمية، اعتمدت خطة تراعي الإلمام بمتغيرات البحث بغية الوصول إلى دراسة شاملة للموضوع، ولأجل ذلك قمنا بوضع الهيكلية كالآتي:

مدخل والذي تمحور حول القوة الناعمة كوحدة تحليل في السياسة الدولية، ففي المطلب الأول أهمية مفهوم القوة في العلاقات الدولية، أما المطلب الثاني خصص

للانتقال من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية، وفي المطلب الثالث القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتطبيقات القوة

أما الفصل الأول جاء تحت عنوان تحليل السياسة الخارجية ومقومات القوة الناعمة لدولة قطر تناولنا فيه مستويات تحليل السياسة الخارجية القطرية كمبحث أول أما المبحث الثاني جاء بعنوان القوة الناعمة كبديل لضعف القوة الصلبة، أما الفصل الثاني تمت عنونته بمدى فعالية أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية حيث تمت الإشارة في المبحث الأول إلى القوة الناعمة كمحرك للسياسة الخارجية في العالم العربي، أما المبحث الثاني جاء فيه دور القوة الناعمة في علاقات قطر مع القوى الإقليمية والدول الكبرى.

صعوبات الدراسة :

-صعوبة الوصول إلى التجربة القطرية بخصوص القوة الناعمة

-صعوبة بناء سيناريوهات على المستوى النظرية والتطبيقي لأنها أول تجربة على المستوى الشخصي

-صعوبة إسقاط المقاربات النظرية المفسرة لدور القوة الناعمة للسياسة الخارجية القطرية

-قلة المراجع الأكاديمية بخصوص موضوع القوة الناعمة القطري

مدخـــل

1-أهمية مفهوم القوة في العلاقات الدولية

تعريف القوة في العلاقات الدولية

يعرفها الأستاذ مازن إسماعيل الرمضاني فيعرف القوة " إنما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح أيضا"، إن القوة لا تعد أن تكون في واقع الأمر، إلا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة على الفعل"[1]

أما مفهوم القوة عند روبرت دال أستاذ المدرسة السلوكية فقد اعتمد على المنهج السلوكي حيث أن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة؛

أما هانز مورغانتو أستاذ المدرسة الواقعية فيفهم ويفسر السياسات الدولية على إنها " صراع من اجل القوة " أي انه اعتبر القوة غاية تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريق القوة[2]

خصائص القوة في العلاقات الدولية: تكون خصائص القوة متنوعة الأشكال والمصادر، فهي تعتبر مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، و يكون داخل في تكوينها عدد كبير من العناصر و المتغيرات المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها البعض وهي كذلك شيء نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، لذلك تظهر القوة بشكل تدريجي ، مما يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبيا يمكن أن تلعب أدوار معينة بشكل سريع وغير متوقع، بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها، فمثلا فقد تراجعت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام مقاتلي فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكنها خشيت من استخدامها خوفا من رد الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي آنذاك مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية، وهكذا ظهرت محددات استخدام القوة الأمريكية متمثلة بمعطيات دولية خارجية، بمعنى أن الدولة لا تملك القدرة على استخدام قواتها ذاتيا [3] .

---

[1] الرمضاني مازن اسماعيل،**السياسة الخارجية**. (بغداد :مطبعة دار الحكمة ،(1991)، ص 369.

[2] العبيدي حسيب عارف، "القوة في العلاقات الدولية" .(رسالة ماجيستر،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،1983)، ص ص 45 – 56

[3] عادل علي موسى سليمان،"مفهوم القوة في العلاقات الدولية1991–2017 المنظور الامريكي دراسة حالة". (رسالة ماجيستر.عمان، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم،قسم العلوم السياسية 2018)، ص 33

أهمية القوة في العلاقات الدولية:

إذا كانت البيئة الدولية هي بيئة صراع من أجل القوة، فإن لكل قوة من هذه القوى إمكانات ومقدرات مختلفة ومتباينة ، وفي ظل الصراع القائم في العلاقات الدولية فإن الواقع الدولي مختلفة سواء من منظور تاريخي أو من منظور راهن شهد صور مختلفة لدور القوة تكمن في استخدام القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الدولية ويتخذ هذا الاستخدام مظهرين :

أ- الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهدافها؛

ب- التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة؛

وعلى الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية على أنها عمل غير مقبول، ويترتب على استخدامه نتائج وخيمة، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة العسكرية هي ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد على ذلك سباق التسلح الضخم الذي يشهده العالم حاليا في مجال استخدام القوة العسكرية المسلحة كأداة في السياسة الدولية؛ حيث نجد أن مظاهر هذا الاستخدام تتنوع وتتكامل على النحو التالي:

أولا : القوة كوسيلة للهجوم : يقول جون ميرشايمر بأن القوة النسبية هي الأهم بالنسبة للدول، ويقترح على قادة الدول البحث عن سياسات أمنية تضعف من قدرات الطرف الآخر وتزيد من قوتها النسبية تجاهه[1] ، ويعتقد أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحرص في ذات الوقت على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد.

إن القوة كأداة عالمية هي مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وقد ينطوي على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الاعتداء على استقلالها السياسي، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة أو فرض علاقات قوى جديدة عليها، هناك عدة دول نجحت في الاستخدام المفرط للقوة في توسيع رقعة أراضيها على حساب الدول الأخرى كالتوسع الأمريكي في القرنين التاسع

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية و الدولية** ،(جامعة الكويت، ط 02 ، 1979)،ص ص 509-510.

عشر والعشرين على حساب كل من اسبانيا والمكسيك، وكذا التوسع الإسرائيلي على حساب الدول العربية خاصة بعد حرب يونيو 1967[1].

ثانيا : القوة كوسيلة للدفاع: إن الواقعيين الدفاعيين رغم إدراكهم بأن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للقوة إلا أنهم يؤكدون أن السعي نحو الهيمنة سيؤدي إلى أسوء أنواع التوسع ، لأن زيادة أي دولة لقوتها بشكل زائد عن اللزوم سيظهر التوازن أين ستعظم القوى العظمى جيوشها وتعززها وتشكل تحالفا توازنيا يجعل الدولة التي تطمح إلى الهيمنة في وضع أقل أمنا واستقرارا، يرى إسماعيل صبري مقلد أن القوة كأداة دفاعية هي أسلوب من أساليب استخدام القوة المسلحة أي معناه أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرت إليها إما بالدفاع عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفاعا للتهديد عن مصالحها.

ثالثا : القوة كوسيلة للردع: يميل بعض المفكرين إلى الاعتقاد بأن الردع يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءته، وذلك ألنه يؤدي إلى إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة على دخولها في مواجهات عسكرية، على الرغم من أن فكرة الردع لا تمثل مفهوما جديدا في السياسات الدولية، إلا أن أهميته كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة قد تزايد بالنظر إلى وجود الأسلحة النووية والتطور المذهل في تكنولوجيا الحرب، حاولت عدة دراسات أن تبين أثر الأسلحة العسكرية وخاصة الأسلحة النووية على ردع الحروب، فقد و وضحت دراسة لثماني أزمات دولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أنه كلما ازداد إدراك القادة السوفيات للاستعداد العسكري الاستراتيجي أو التكتيكي للولايات المتحدة الأمريكية ازداد إدراكهم لصلابة وقوة الولايات المتحدة كذلك لتحقيق أهدافها عن طريق التهديد باستعمال القوة الإستراتيجية النووية التقليدية ما بين عام 1946 إلى غاية 1957[2].

[1] جون ميرشايمر ،**مأساة سياسة القوى العظمى** ،تر: مصطفى محمد قاسم ،(الرياض : النشر العلمي والمطابع ،جامعة الملك سعود ،(2012) ، ص ص 26-27

[2] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص 511

2- من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية

أولا: المفهوم التقليدي للقوة الصلبةHard Power

ارتبط مفهوم القوة بالنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، حيث تعتمد جل اتجاهاتها على مفهوم القوة كمحدد رئيسي لفهم سلوك الدول، لأن فوضوية النظام الدولي تضع الدول أمام المعضلة الأمنية، فتتجه الدول إلى تعظيم قوتها إما بالزيادة النسبية في القوة بغية التفوق على خصومها (الواقعية الهجومية) أو بالحفاظ على وضعها الراهن الذي يضمن لها التوازن في القوة مع غيرها من الدول بالنظام الدولي (الواقعية الدفاعية) من خلال بناء تحالفات وتطوير آليات التعاون الدولي، ويرى الواقعيون بأن القوة وسيلة، بينما الغاية منها هي تحقيق الأمن والبقاء، فالدول تتصرف بطريقة عقلانية لحماية مصالحها الخاصة، لذلك تولي أهمية قصوى للقوة باعتبارها الوسيلة التي تمكنها من تحقيق ذلك، و قد تطور مفهوم القوة مع المدرسة الواقعية ، حيث تبلور معها مفهوم القوة الصلبة التي ترتكز على الأداة العسكرية لمحور لها وتعتمد على الإكراه و التأثير بالتهديد لكن الاتجاهات الواقعية الحديثة أضافت محددات أخرى كالاقتصاد والثروة .

إذ يقسم جون ميرشايمر القوة إلى نوعان القوة الكامنة ، والقوة العسكرية لكنه يرى بأن الدول الغنية ليست دول قوية لأنها تعتمد في أمنها على الغير في حين يعتبر القوة البرية هي المكون الأساسي للقوة العسكرية،لذلك فمفهوم القوة عند الواقعيين يستند الى الموارد المادية الملموسة كقوة الجيش إلى الدول التي تمتلك قوة عسكرية و اقتصادية هائلة يمكنها ممارسة الضغط عبر العقوبات.[1]

ثانيا: جوزيف ناي ومفهوم القوة الناعمة soft power

ارتبط مفهوم القوة الناعمة بجوزيف أحد رواد المدرسة الليبرالية المؤسساتية، إذ يعد من المروجين لهذا المفهوم منذ سنة 1990 ، ليطوره من خلال كتابه القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة الدولية الصادر 2004 ويرتبط مفهوم القوة الناعمة بالقدرة على التأثير في الآخرين واستمالة الأطراف وإغرائهم إذ تعرف بأنها القوة الجذابة أي الإقناع على المسايرة بدون تهديد واضح ، وتتبلور القوة الناعمة عند جوزيف ناي وفق كتاب "القوة الناعمة" وكتاب "مستقبل القوة" الصادر سنة 2010 على

[1] عبيد الحليمي، "تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية" ،متحصل عليه من المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=67404 بتاريخ 2022/03/11 على الساعة 10:15

03 ثلث مصادر لكل دولة (الثقافة ، القيم السياسية ،السياسة الخارجية) ،كما يضيف ناي بأن هناك مصادر أخرى إذ يمكن للقوة الاقتصادية و العسكرية أن يشكلان مصدرا للقوة الناعمة ،حينما تنجذب

الدول نحو نماذج من النجاح الاقتصادي و التطور العسكري ،إضافة إلى أن القوة الناعمة تمارسها أيضا اتحاد الشركات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والفاعلين الآخرين بالعلاقات الدولية من غير الدول.

إن استعمال القوة الناعمة حسب جوزيف ناي يتم بشكل حسن أو سيء شأنها شأن باقي أشكال القوة ،كما أن هذا المفهوم لا يتعارض حسب زعمه مع الطرح الواقعي للقوة ،فهي وسيلة للوصول لنتائج منشودة ، بل يستدل بالواقعيين التقليديين مثل ادوارد هاليت كار 1939 الذي صنف القوة إلى ثلاث فئات "القوة العسكرية و القوة الاقتصادية والقوة المسيطرة على الرأي " ورغم أن ناي يندرج ضمن الليبيرالية المؤسساتية ، فإنه يوصف بالواقعي الليبيرالي حيث يجد مفهومه للقوة صداه في الكتابات الواقعية ، إذ على غرار هاليت كار ،يجادل البعض بأن هذا المفهوم عالجه الواقعي التقليدي هانس مورغانتو "الذي قصد بها السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم "لذلك فإن مفهومه يتعرض لانتقادات كثيرة حيث يعتبر البعض بأن مساهمة جوزيف ناي و روبرت كيوهان مجرد "تعديلا للواقعية أكثر من كونه إطار عمل لفكر جديد يمكن أن يحل محل الواقعية[1].

3-القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتطبيقات القوة

المتتبع للمصادر والكتب التي تهتم بكتابه التاريخ يجد انه في عهد نابليون لم يرد استعمال القوة الثقافية فكان يرغب بغزو أوروبا عسكرياً على الرغم من بقدرته على غزوها ثقافياً وفكرياً من خلال الثقافة التي أنتجتها الثورة الفرنسية إلا أن الثقافة لم تكن كعنصر من عناصر القوة ولكنها أصبحت فيما بعد عنصراً من عناصر القوة بدأت الدول تهتم بها وتستخدمها حتى سميت القوة الناعمة، ومع تطور السياسة الدولية وارتفاع تكاليف الأداة العسكرية حتى بالنسبة للدول المهيمنة على قمة النظام الدولي طرح جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة كشكل آخر للقوة وطرح في كتاب bound to

[1] عبيد الحليمي، المرجع نفسه.

leadالذي نشر 1990 م وتعرف القوة الناعمة بأنها) القدرة على جعل الآخرين يريدون النتائج التي تريدها بالاعتماد على قوة الجاذبية وإقناع الآخرين وبدون إرغامهم على فعل ذلك[1]

لقد أدت أحداث 11 أيلول 2001 م وما رافقها من الحرب على الإرهاب والحرب في كل من أفغانستان والعراق إلى التأكيد على محدودية القوة العسكرية لوحدها لإدارة الأزمات وحل الصراعات وتسوية الخلافات وأكدت على أهمية القوة الناعمة وضرورتها كوجه جديد للقوة في عصر العولمة[2] وهذا مثل بداية استخدام القوة الناعمة في العلاقات الدولية.

وأسهمت جاذبية الثقافة الشعبية في تحقيق احد الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية وهو انتصار في الحرب الباردة فقد كان للاتحاد السوفيتي آنذاك قدرات عسكرية كبيرة تشكل تهديداً لأوروبا الغربية وفي أوائل الحرب الباردة وكان له مصادر مهمة للقوة الناعمة من جاذبية العقيدة الإيديولوجية الشيوعية وسجله في التصدي لألمانيا النازية غير انه بد جزء كبيراً من هذه القوة الناعمة خلال ممارسة للقمع داخل أوربا الشرعية وأدانه الاقتصادي غير الكفء في سنواته الأخيرة)حتى مع ازدياد قوته العسكرية(من البرامج الدعائية والثقافية السوفيتية التي كانت تديرها الدولة لم تستطيع أن تضاهي تأثير ثقافة أمريكا الشعبية التجارية في المرونة والجاذبية، فجدار برلين كان قد تم اختراقه بالتلفزيون والأفلام السينمائية قبل زمن طويل من سقوطه عام 1999 م، فالمطارق والجرافات ما كانت تقوم بذلك لولا انتقال الصور المبثوثة من ثقافة الغرب الشعبية على مدى سنوات طول فاخترقت الجدار قبل سقوط فكان للثقافة دور كبير في كسر هذا الجدار.

وفي بدايات استخدام القوة الناعمة كان هناك ما يسمى الدبلوماسية الثقافية والتي كانت تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية في مضمون الانطباعات التي تحتفظ بها الدول عن بعضها والتي تؤثر في سلوكها المتبادل ويضرب ومثال على ذلك ما فعله مشروع مارشال للإنعاش الأوروبي الذي حملت الولايات المتحدة لواء الدعوة إليه، والذي اكسبها ود دول أوربا الغربية واحترامها وثقتها. وهيأ الأساس

[1] ريهام مقبل ، "مركب القوة عناصر وأشكال القوة" ، بحث منشور في **مجلة السياسة الدولية**، جامعة الازهر، غزة ،عدد 188 ،مجلد 47 ،(2014)، ص 09

[2] اكو حمد ،"القوة الناعمة في العلاقات الدولية دراسة تحليلية مقارنة" ،(أطروحة دكتوراه ،جامعة السليمانية ،العراق ،2014) ، ص 20

نحو عقد المزيد من روابط الصداقة والتحالف بين طرفي الأطلسي مما أشار لتنفيذ مشروع مارشال آثاره النفسية الايجابية في مناطق أخرى من العالم حتى وان لم تكن قد استفادت منه[1]

ويتفق كثير من المراقبين على ان الثقافة الأمريكية العالمية تنتج قوة ناعمة ذات أهمية للولايات المتحدة وعلى سبيل المثال فقد قال وزير الخارجية (كولنباول) "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا، ذلك أن الطلبة الدوليين يعودون إلى أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات سنوات يشكلون خزاناً للنوايا الحسنة تجاه أمريكا[2]"

ارتبط مفهوم القوة الناعمة كمقاربة نظرية في أدبيات العلاقات الدولية بكتاب)القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية(من تأليف الأستاذ جوزيف ناي ، مع أن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلي بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية و الرأي العام في العلاقات الدولية، منذ الحرب الباردة، حيث كانت اجتهادات من قبل بعض العلماء للتركيز على القوة الناعمة، و من ذلك الإسهام الخاص ب ستيفن لوكس الذي أشار إلي أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد على اجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم و كذلك بيتر ساشراس و مورتونبراتز حيث ربطا مفهوم القوة بقدرة الدول على تعزيز وتكريس القيم الاجتماعية والسياسية للدول، خاصة في القضايا التي تمس الطرف الآخر، بالعودة إلى الأستاذ ناي فإن القوة الناعمة سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية ، و التبادل العلمي والفكري ، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات سواء على المستوى الإقليمي .

فالقوة الناعمة عنده " هي القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين، أي تختار لهم بدلا من إرغامهم، وتنشأ من الجاذبية الثقافية لبلد ما، والمثل السياسية التي يحملها والسياسات التي ينتهجها في الواقع، فعندما تبدو السياسات الأمريكية مشروعة بنظر الآخرين تتسع القوة الناعمة الأمريكية. وعندما نجعل الآخرين يعجبون بالمثل التي نؤمن بها، ونجعلهم يريدون ما نريد فإننا لن نضطر إلى الإنفاق كثيرا على موارد السياسات التقليدية ، أي على عوامل الإرغام العسكري والإغراء الاقتصادي، ومن أهم

---

[1] جوزيف ناي ،**القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ،ترجمة: محمد البجيرمي ،(العبيكان للنشر ،2007)، ص 84.

[2] المرجع نفسه ، ص 88

المثـل الأميركيـة التـي لهـا قـدرة علـى تحريـك وجـذب الآخـرين نحـو الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان وإتاحـة الفرص للأفراد" [1].

[1] صباح كزيز،"دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن2010/2014 ".(مذكرة ماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2014/2015)، ص ص 45-46 .

خلاصة

نستخلص من هذا المدخل أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية من أقدم وأهم المواضيع في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما أننا خلصنا إلى ضرورة التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة ما يجعل العالم أمام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية و أمام نظام عالمي جديد ، كما أن القوتين الصلبة و الناعمة يكملان بعضهما البعض بين الحين والآخر، حيث أن الدول لا تستطيع أن تعتمد فقط على نوع واحد من القوة من أجل تحقيق أهدافها في العلاقات الدولية لذلك فإن الدول التي تمتلك مقومات و أداوت القوة الصلبة هي نفسها التي تمتلك مقومات وأدوات القوة الناعمة لتحقيق أهدافها .

الفصل الأول

تحليل السياسة الخارجية ومقومات القوة الناعمة لدولة قطر

تمهيد

يعد موضوع السياسة الخارجية وما يتعلق بها من مفاهيم ومصطلحات أمرا لم يقف لحد الآن على أرضية مشتركة؛ شأنها شأن مواضيع العلوم السياسية والعلاقات الدولية وذلك لكثرة التبادلات والتغيرات والتباينات في الآراء والتحليلات ، فالسياسة الخارجية هي الخطة التي من خلالها ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول أو هي عبارة عن سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي ، أما بخصوص السياسة الخارجية لدولة قطر فهي تتميز بتوظيف أدوات القوة الناعمة مثل الأدوات الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل أي توظيف أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية لدولة قطر ،و ما مدى أثرها من اجل الارتقاء بمستوى السياسة الخارجية القطرية وتحقيق مصالحها وأهدافها .

المبحث الأول: مستويات تحليل السياسة الخارجية القطرية

تعد العناصر المتمثلة في بقاء الدول ووجودها المادي وهويتها الوطنية وأمنها من أهم مرتكزات السياسة الخارجية، علما بأن مفاهيم هذه العناصر تحتوي ضمنها أبعادا عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية وهنا سنتطرق إلى مناقشة مبادئ ومحددات ومراكز صنع القرار في السياسة الخارجية القطرية .

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية القطرية

رسمت دولة قطر منذ 1995 مسارا مغايرا ومستقلا لسياستها الخارجية حيث اعتمدت بداية انتهاج سياسة خارجية انفتاحية أساسها :

-تفعيل أدوات القوة الناعمة كالإعلام والدبلوماسية والتعليم والثقافة والرياضة والسياحة والاقتصاد والمساعدات الإنسانية؛ إستراتيجية حسن الجوار؛ إستراتيجية التحالفات مع القوى الكبرى والمتوسطة؛ إستراتيجية بناء الصورة الذهنية؛ توطيد السلم والاستقرار والأمن الدولي؛ تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية؛ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها[1]؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المحبة للسلام؛ الوساطة الدولية وفض النزاعات؛ تعزيز أدوات القوة الناعمة كالإعلام وخاصة دور قناة الجزيرة في التغطية الإعلامية؛ انتقال السياسة الخارجية القطرية من دبلوماسية الوساطة إلى دبلوماسية التأثير؛ سياسة التأثير القطرية أصبحت بمثابة مرحلة انعطاف؛ تحترم دولة قطر المواثيق والعهود الدولية والدفاع عن الحريات العامة والخاصة بحقوق الإنسان [2] سعت قطر وبشكل واضح إلى تعزيز سمعتها كدولة محايدة ظاهريا منخرط في الوساطة بالمنطقة ، وقد خلقت العلاقات مع سلسلة غريبة و مثيرة للفضول من الدول والفاعلين: كإسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وحزب الله ونظام البشير في السودان انطباعا بأن قطر تسعى لأن تضع نفسها فوق السياسة التقليدية، وترسخ نفسها كفاعل دولي من نوع مختلف فقد عززت جهود الوساطة في اليمن و

[1] جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟ مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net بتاريخ 27فيفري 2022 على الساعة 12:52

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية http://www.mofa.gov.qa بتاريخ 2022/02/27

دارفور و السودان وفلسطين وليبيا ولبنان هذه الفكرة عن قطر بأنها دولة صغيرة تواصل و بإصرار مساعي السلام في المنظومة الدولية[1].

يتبين انه قبل عام 1995 كانت قطر و سياستها الخارجية خارج نطاق التأثير في المشهد العربي أو ذات تأثير محدود، ولكن بعد مجيء الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم بدأت سياسة قطر بالتغير، لكن ظلت طيلة فترة حكم الشيخ حمد تتبع أسلوب الدبلوماسية والوساطة ، والحفاظ على علاقات متوازنة بين الحلفاء والخصوم على حد سواء ، والدخول لحل كل النزاعات بين الأطراف المختلفة ، واتبعت أسلوب الحياد في مواقفها والدعم والمساندات الإنسانية وهذه ما هي إلا استراتيجيات للتمهيد للدور القطري المقبل والفاعل في المنطقة ، وكذلك مساعيها للحصول على مكانة دولية بالفعل استفادت قطر من كل السياسات السابقة التي اتبعتها لتبين نجاح السياسة الخارجية القطرية وإستراتيجيتها واستمرار محاولاتها لتنفيذ ثوابت سياستها الخارجية بما يخدم طموحاتها وتطلعاتها[2].

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية القطرية

تعتمد السياسة الخارجية القطرية في صنع قرارها على مجموعة من المؤسسات و الآليات والتي تتمثل في السلطات الرسمية: السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية

1-السلطة القضائية:

أسس مجلس القضاء الأعلى عام 1999 بضمان استقلالية القضاء وله مجموعة صلاحيات منها : اقتراح التشريعات المتعلقة بالنظام القضائي، وتعيين القضاة والاطلاع على سيرتهم المهنية ويعين الأمير أعضاء النظام القضائي ، يكون للقضاء مجلس يشرف على حسن سير العمل في المحاكم و الأجهزة المعاونة لها ،ويبين القانون تشكيله وصلاحياته واختصاصاته حسب المادة 138 من الدستور تكون هذه السلطة مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق قانون ،القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ،ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة وفق المادتين 130 و 131 من الدستور ، والتقاضي حق

[1] ديفيد روبتس، **فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية** ،مجموعة الخدمات البحثية ،(مكتب الدوحة لمعهد الخدمات المتحدة الملكية للأمن و الدفاع ،2012) ، ص 69 .

[2] المرجع نفسه، ص70.

مكفول للناس كافة ويبين القانون أوضاع ممارسة هذا الحق، كما ورد في المادة 135 من الدستور تناصر قطر الديمقراطية في الوطن العربي ظاهريا لكنها في الوقت ذاته تظل بلا مجلس تشريعي مستقل وبلا أحزاب سياسية ، كما انه ليس فيها منظمات مجتمع مدني مستقلة .

وآخر تقرير لمنظمة العفو الدولية أكد أن السلطات القطرية تقيد حرية التعبير ،كما أن القضاء قد اخفق في توفير شروط المحاكمات العادلة[1]يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها و درجاتها و يبين صلاحياتها و اختصاصاتها ،ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية في غير حالة الأحكام العرفية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة و قوات الأمن و ذلك في الحدود التي يقررها القانون، فجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب العامة، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسات علنية[2] .

2-السلطة التنفيذية:

يتولاها الأمير وولي العهد ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء ، ولا يتولى الوزارة إلا من كانت جنسيته قطرية ، ويكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بناء على اقتراح مجلس الوزراء و يجوز للأمير أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى أي من الوزراء بمهام وزارة أو أكثر،فالسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء، يناط بمجلس الوزراء مجموعة من الاختصاصات أهمها :

-اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وتعرض على مجلس الشورى لمناقشتها في حال الموافقة عليها ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها وفقا لأحكام الدستور

-اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات والأجهزة الحكومية كل فيما يخصه لتنفيذ القوانين

-الإشراف على تنفيذ اللوائح والقرارات والمراسيم والقوانين

-اقتراح إنشاء وتنظيم الأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وفقا للقانون

-الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري

[1] سارة جبار كريم الغزالي «الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية".(رسالة ماجيستر، جامعة المثنى،صص كلية التربية للعلوم الإنسانية،2016) ،ص ص 103 -105

[2] الدستور الدائم لدولة قطر 0/ 2004 ، المادة 132 .

-اعتماد المشروعات الاقتصادية ووسائل تنفيذها

-الإشراف على طرق ورعاية مصالح الدولة في الخارج وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية

أ -**مجلس الوزراء:** يعين الأمير مجلس الوزراء، يقوم المجلس بمساعدة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته وفق المادة 120 من الدستور القطري، يناط بمجلس الوزراء بوصفه الجهة التنفيذية العليا وادارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها، يقوم المجلس باقتراح مشروعات القوانين والمراسيم وتعرض المشروعات على مجلس الشورى لمناقشتها وفي حالة الموافقة عليها ترفع للأمير للمصادقة عليها وإصدارها ، ومن مهامه أيضا الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري، فضلا عن إعداد التقرير في أول كل سنة مالية يتضمن عرض تفصيلي للأعمال الهامة التي اندست داخليا وخارجيا .

ب-الأمير: وهو رئيس الدولة ذاته مصونة واحترامه واجب وفق المادة 64 ، يعد الأمير القائد الأعلى للقوات المسلحة ويكون له حق الإشراف عليها يعاونه في ذلك مجلس الدفاع يتبعه مباشرة ، ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد اختصاصاته قرار أميري المادة 65 من الدستور القطري ،يمثل الأمير الدولة في الداخل والخارج وجميع العلاقات الدولية وله الحق بإبرام المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ويبلغها إلى مجلس الشورى، يقوم الأمير وفق المادة 81 بإعلان الحرب الدفاعية والحرب الهجومية محرمة، ومن بين الحكام الذين اشرفوا على رئاسة دولة قطر نذكر كالآتي :

محمد بن ثاني 1850 – 1878: حاكم دولة قطر من 1850 الى غاية 1878 حيث قام بتوحيد صفوف القبائل القطرية وهو تقريبا اول حاكم لدولة قطر فعليا كما تمكن من تعزيز سيادة قطر على ارضها واقامة توازن في العلاقات السياسية مع طبرى الدول

جاسم بن محمد آل ثاني 1878- 1913 : ولد في 1827 حكم دولة قطر في 1878 خلفا لوالده بتأييد شعب قطر فتمكن من تثبيت دعائم الحكم بزعامة ال ثاني وقان بتعميق الانتماء الوطني والتأكيد على اهمية التلاحم بين مكونات الشعب

عبد الله بن جاسم آل ثاني 1913 – 1940: الحاكم الثالث لدولة قطر عرف بالتدين والاستقامة وسعة المعرفة وقد حفرت اول بئر للبترول في قطر في عهده واثبت خلال مفاوضاته مع شركات النفط انه مفاوض بارع ورجل دولة نافذ البصيرة بعيد النظر

احمد بن علي آل ثاني 1960 – 1972 : الحاكم الخامس لدولة قطر واول من حمل لقب امير قطر عرف بالمهابة والحكمة والتأني في معالجة الامور والسعي الى التوافق وجمع الكلمة في عهده

خليفة بن حمد آل ثاني 1972 –1995 : الحاكم السادس لدولة قطر اعاد تنظيم الحكومة وعدل النظام الأساسي المؤقت وابرمت الدولة عددا من الاتفاقيات لاستخراج النفط وتسويقه واقيمت المدارس والمعاهد وانشئت اول جامعة في البلاد

حمد بن خليفة آل ثاني 1995 –2013 امير دولة قطر السابق واحد قادتها التاريخيين وبنى نهضتها الحديثة تبوأت في عهده مقاما عاليا عربيا ودوليا وانطلقت فيها نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة

تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني 2013[1] حاكم دولة قطر حاليا ترأس العديد من المؤسسات من بينها المجلس الاعلى للتعليم والمجلس الاعلى للبيئة والمجلس الاعلى للاتصالات ومجلس ادارة جهاز قطر للاستثمار

من بين الصلاحيات التي خولها الدستور لأمير قطر نذكر ما يلي : منح الأوسمة المدنية والعسكرية وفقًا للقانون و إنشاء و تنظيم الوزارات و الأجهزة الحكومية الأخرى و تعيين اختصاصاتها، إنشاء و تنظيم الأجهزة التي تعينه بالرأي و المشورة على توجيه السياسات العليا للدولة، والإشراف عليها، وتعيين اختصاصاتها، رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء،و المصادقة على القوانين و إصدارها و لا يصدر قانون ما لم يصادق عليه الأمير، دعوة مجلس الوزراء للانعقاد، كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، و تكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، و تعيين الموظفين المدنيين و العسكريين و إنهاء خدماتهم وفقًا للقانون، و اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية و القنصلية، و تولى الأمير تميم بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد يوم 25 يونيو 2013، إثر

[1] سارة جبار كريم الغزالي،مرجع سابق، ص 99

إعلان صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني –في خطاب موجه للشعب القطري– تسليمه مقاليد الحكم لولي عهده الأمين، ومبايعة الشعب القطري لسموه أميرا للبلاد.[1]

ج–السلطة التشريعية: أصدرت قطر في 1982/04/19 النظام الأساسي المؤقت المعدل دستور 1982 والذي نص على إنشاء مجلس الشورى ولم يأخذ بنظام الانتخاب لاختيار أعضائه بشكل مؤقت بحجة الانتقال التدريجي نحو الممارسات الديمقراطية، وقد صدر الأمر الأميري رقم 02 لسنة 1982 بتعيين أعضاء مجلس الشورى وكان عددهم 20 عضو وأصبح 35 عضو ، وكان مجلس تابع للسلطة التنفيذية التي يتولاها الأمير ويعاونه مجلس الوزراء أي وجود هذا المجلس كان شكليا، وبعد أن صدر الدستور الدائم لقطر 2004 حصلت تغيرات مهمة بشأن مجلس الشورى فبعد أن كان مجرد جهاز تابع للسلطة التنفيذية جهله الدستور الدائم إحدى السلطات الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية والقضائية ، ونصت المادة 61 من الدستور على "أن السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى على الوجه المبين في الدستور" وقد منح الدستور القطري الدائم مجلس الشورى العديد من الاختصاصات البرلمانية التي لم يكن يملكها في السنوات الطويلة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال في ظل النظام الأساسي المؤقت المعدل.

يتألف مجلس الشورى الحالي من 45 عضو يتم انتخاب 30 عضو عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الباقون وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم، ويتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية[2]

ويتقاضى رئيس المجلس ونائبه و الأعضاء مكافأة يصدر بتحديدها قانون ، وعلى أعضاء مجلس الشورى أن يستهدفوا في سلوكهم مصالح الوطن ، وألا يستغلوا العضوية بأية صورة كانت لفائدتهم آو

[1] حضرة صاحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني" ، مقال متحصل عليه من الديوان الأميري https://www.diwan.gov.qa/hh-the- بتاريخ 2022/03/10 على الساعة 00:04 .

[2] سارة جبار كريم الغزالي،مرجع سابق ، ص 104.

لفائدة من تصل بهم علاقة خاصة ، ويحدد القانون الأعمال التي لا يجوز لعضو مجلس الشورى القيام بها.[1]

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية القطرية

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية على مجموعة من المؤشرات و المحددات من اجل الارتقاء والرقي بالسياسة الخارجية القطرية و لعل أهمها ما يلي :

أ- المحددات الجغرافية :

تحدث المؤرخون العرب في السابق عن قطر و وصفوها بأنها البلد الذي نسيته الطبيعة فهو فقير في موارده الطبيعية ، فالزراعة تكون معدومة على الإطلاق و لا توجد الوديان في أي مكان فيها ، و لم يكن هناك غير البحر يتزود منه سكان منطقة قطر القليلون بمقومات معيشتهم إلا أن سكانها قد تحدوا عوامل الطبيعة القاسية حتى انتصروا عليها في النهاية[2].

و لقد حكمت قطر العديد من الأسر العربية و المسلمة قبل الاحتلال البرتغالي 1517 م ، ثم حكمها العثمانيون بالتحالف مع سكانها بعد أن أطاحوا بالبرتغاليين الذين استعمروا البلاد 21 عام وفي 1868، ترسخ حكم عائلة آل ثاني الذين استقروا في قطر التي قدموا إليها من شبه الجزيرة العربية في القرن 18 قبل انتقالهم إلى الدوحة في منتصف القرن 19، حيث تم في ذلك العام إعلان الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني أول حاكم لقطر ، وتكرس حكم هذه الأسرة في زمننا الحاضر من خلال أميرها حمد بن خليفة آل ثاني[3].

يعد السكان أساسا بشريا للنمو الاقتصادي و بناء القوة العسكرية للدولة خاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية و القدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني، فالتوازن بين عدد السكان و بين الموارد الطبيعية مطلوب و إلا مثل التزايد السكاني عبئا ثقيلا على

---

[1] المواد 76 و 116 و 115 من دستور قطر الدائم.

[2] الحمداني طارق نافع،**قطر من النشوء الى قيام الدولة الحديثة**.(العراق:دار الوراق للنشر، 2012)،ص 7.

[3] وزارة الخارجية القطرية :شبه جزيرة قطر عبر التاريخ،إصدار الالفية (قطر تميز)،(ادارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الدوحة ،2000)،ص 16 .

الاقتصاديات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية دون حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية دون رادع.

كما أن قطر تقع في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي ، و هي تمتد داخل مياه الخليج باتجاه الشمال ، و يتبع قطر عدد من الجزر أهمها حالول و حوار و شراعوه و الاسحاط و السافلية و العالية و جنان و راكان و البشيرية و يلحق بها عدد من اشباه الجزر اهمها شبه جزيرة الدواخل و رأس ابرويق و تبلغ مساحة قطر 11437 كيلو متر مربع ، و ارض قطر صحراوية منبسطة تنعدم فيها المرتفعات و الجبال ، ولا يرتفع من سطحها إلا بعض التلال الرملية و الكلسية المتناثرة ، و هي تلال قليلة الارتفاع يبلغ أقصاها ارتفاعا 35 مترا فوق سطح البحر في منطقة دخان ، و قد أدى موقعها الجغرافي في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر أسيا وشمال إفريقيا إلى أن يكون مناخها صحراويا حارا ذو صيف طويل و شتاء معتدل قليل المطر، و يشتد الحر من أخر مايو حتى أول أكتوبر لزيادة نسبة الرطوبة المصاحبة للرياح الشرقية ، و يعتدل المناخ من أواخر أكتوبر إلى أواخر فيفري ، و لندرة تساقط الأمطار في فصل الشتاء التي لا يتجاوز متوسطها السنوي 70 ميليمترا ، و لقلة مصادر المياه الصالحة للزراعة ، فإن المساحات المزروعة محدودة ، و يشكل عائدها هامشا بسيطا في الدخل القومي[1].

ب-المحددات الديموغرافية :

ينتمي القطريون إلى السلالات العربية التي استوطنت شبه الجزيرة العربية، و قد زاد سكان قطر نتيجة لوصول موجات هجرة متتالية جاءت من شبه الجزيرة العربية خلال القرن الثامن عشر، نتيجة للظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها شبه الجزيرة العربية، و خلال التطوير الاقتصادي الكبير في الستينات استضاف المجتمع القطري هجرات تركت ابلغ الأثر في تكوينه، وهي هجرات وفدت من بلاد مختلفة و أماكن متفرقة، ولذا فإن أثرها في بنية المجتمع غائرة ظاهرة، و إن كانت لم

[1] الهيتي صبري فارس ، **الخليج العربي (ارضه –سكانه –اقتصادياته–جيوبوليتيكيته)** .(الاردن:[د.د.ن]،2004)، ص 78.

تـدرس دراسـة كافيـة، يبلـغ سـكان قطـر 244534 نسـمة و يعـيش حـوالي 80 بالمائـة مـن سـكان قطـر فـي مدينـة الدوحـة ،عاصـمة الدولـة و مقـر الحكـم ، و فـي ضـاحيتيها الكبيـرتين : الريـان و تقـع علـى بعـد 07 كيلـومترات عـن وسـط العاصـمة و مدينـة خليفـة و تقـع علـى بعـد 06 كيلـومترات شـمال العاصـمة ،و تشـكل هـذه الكثافـة السـكانية العاليـة فـي العاصـمة "الدوحـة" و ضـاحيتيها "الريـان" و "مدينـة خليفـة" معـدل تحضـر مرتفع جدا [1]

ج-المحددات السياسية :

1المتغير القيادي وعملية صنع القرار السياسي في قطر:

علـى مسـتوى نظـام الحكـم تعتبـر قطـر إمـارة تعتمـد النظـام الـوراثي ويعتبـر الأميـر هـو رئـيس الدولـة، وتحكـم قطـر عائلـة آل ثـاني التـي يعـود تواجـدها إلـى القـرن 18 ،حصـلت قطـر علـى اسـتقلالها السياسـي فـي سـبتمبر 1971 بعـد إلغائهـا معاهـدة الحمايـة التـي وقعتهـا مـع الحكومـة البريطانيـة فـي نـوفمبر ،1916 وعلـى الـرغم مـن أن تلـك المعاهـدة كانـت لا تـنص علـى تـدخل بريطانيـا فـي شـؤون الحكـم الـداخلي، إلا أنهـا كانـت تتـرك العلاقـات الخارجيـة فـي يـد الحكومـة البريطانيـة ،ومـن ثـم اسـتطاعت قطـر بعـد إلغائهـا لتلـك المعاهـدة أن تـتخلص مـن القيـود التـي كانـت تفرضـها بريطانيـا علـى سـيادتها الخارجيـة[2]، وتميـزت السياسـة الخارجيـة القطريـة فـي فتـرة حكـم الشـيخ خليفـة: بالاهتمـام بالتأسـيس للسياسـة الخارجيـة ،وإرسـاء دعـائم وجودهـا الخـارجي عبـر تبـادل السـفارات والبعثـات الدبلوماسـية ،والانخـراط فـي المنـابر الدوليـة والإقليميـة ،ولـم تتجـاوز السياسـة الخارجيـة القطريـة طابعهـا المحـافظ والتقليـدي بـل ظلـت منكفئـة بتأمين محيطها الخارجي[3].

لـم يتوقـف النظـام السياسـي القطـري عـن تطـوير نفسـه ولعـل الدسـاتير التـي عرفتهـا الدولـة منـذ القـانون الأساسـي 1970 إلـى اعتمـاد الدسـتور الـدائم 2005 مؤشـر علـى منهجيـة التـدرج والتطـوير التـي تميـز بهـا النظـام السياسـي القطـري ، بـدأت مظاهرهـا باسـتفتاء علـى الدسـتور وتنظـيم انتخابـات محليـة

[1] المرجع نفسه ، ص 80

[2] المرجع نفسه، ص 77

[3] عودة جهاد،"حدود تأثير قوة قطر"،مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.gehadauda.com بتاريخ 2022/02/28 على الساعة 00:57

ومهنية ،إن ميزة النظام السياسي في قطر تكمن في أن المكون الرئيسي هو استمرار أسرة آل ثاني في الحكم وتولي أمير البلاد القيادة العسكرية والسلطة التنفيذية بالتعاون مع الوزير الأول الذي يدير مجلس الوزراء، لكن دستور 2005 يعتبر تاريخيا باعتبار انه ترجم روح الإصلاحات التي واكبت وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة ورغبته في التغيير وليس استجابة لمطالب وضغوطات شعبية [1].

د-المحددات الاقتصادية :

ارتكزت البنية الاقتصادية لقطر كغيرها من دول الخليج على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصه، إلا أن قطر سعت إلى تطوير اقتصادياتها بشكل كبير ،حيث شهدت قطر بطبيعة الحال كما هي دول الخليج العربي تحولات في مجمل الأوضاع من الاقتصاد والصناعة والمال والتجارة والسياحة والنقل والإعلام والاتصالات[2].

وتعد التجربة القطرية في إنتاج الغاز الطبيعي وتصنيعه تجربة رائدة، إذ تحتل المرتبة الثالثة عالميا في احتياطي الغاز الطبيعي؛ وفي عام 2011 رفعت قطر صادراتها من الغاز المسال إلى 77 مليون طن سنويا الأمر الذي جعل قطر اكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، فضلا عن كونها اكبر مصدر له[3]

تجدر الإشارة إلى أن قطر قد دخلت في شراكات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية لاستخراج الغاز المسال ،حيث تمثل عائدات الغاز الذي يؤثر بشكل خاص في سياسة قطر الخارجية من يقرب من 70 بالمائة من الدخل الحكومي ،ويرى عدد من المحللين بأنه يمكن النظر إلى القوة الاقتصادية القطرية على أنها الركيزة الأولى التي ينطلق من خلالها الدور القطري الذي بزغ في منتصف التسعينيات، تأسيسا على ما سبق فإن ما تحصلت عليه قطر من فوائض مالية عبر طفرة النفط التي تمثلت في زيادة الأسعار وعدم تأثر قطر كسائر دول الخليج والدول الأخرى بالأزمة المالية العالمية للدول الكبرى بفضل فوائضها المالية كان العامل الاقتصادي هو ما يمثل الأسلوب الذي

[1] لازار مهدي،**قطر اليوم المسار الفريدة لإمارة غنية** .(منشورات ميشالون،2013)، ص 7

[2] الكواري علي خليفة ،"الخليج العربي و الديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ،(اللقاء 22 ،منتدى التنمية ،الدوحة ،(2001)،ص 55.

[3] المرهون عبد الجليل زيد ،**الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية**. (د.م.ن،مركز الجزيرة للدراسات ،(2011) ، ص 57.

نجحت فيه قطر دبلوماسيا، حيث يعد المال عنصرا داعما لسياستها الخارجية ، وباتت تعرف بدبلوماسية المال حيث تؤثر كثيرا في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة عبر المشاريع التنموية في مختلف الدول وبذلك أصبح عامل الاقتصاد و تقديم العون المادي العنصر المعوض لقطر و الداعم لسياستها الخارجية، حيث تجاوزت بذلك عجزها العسكري عبر أسلوب تتبرع هي فيه و لها فيه ميزة نسبية كونها تدفع بسخاء من اجل الدخول كلاعب سياسي فاعل في كافة القضايا الإقليمية[1].

إن اكتشاف النفط في قطر يرجع إلى سنة 1932 ليمنح حاكم دولة قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ترخيص التنقيب عن النفط لشركة النفط الإنجلو فارسية و بهذا يبدأ تاريخ النفط في قطر ، بدأ عملية المسح و لكن الاستخراج الحقيقي للنفط لم يبدأ إلا بعد سنوات عدة من الحرب العالمية الثانية أما في الجانب الداخلي سعت دولة قطر مبكرا إلى الوصول إلى أفضل الشروط الفنية و الاقتصادية للاستفادة من الثروة النفطية، و توجيه سياسات استخراج النفط و تسويقه و المحافظة عليه، و أسفرت مفاوضات دولة قطر مع الشركات النفطية الأجنبية عن التوصل إلى العديد من الإجراءات التي تؤكد سيادتها على ثرواتها الطبيعية و تحديد أسعار هذه الثروات[2].

بالإضافة إلى هذا نجد أن القدرات الاقتصادية المهمة التي تمتلكها قطر جعلت منها واحدة من أغنى الدول العربية، حيث تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي حيث اتخذت خطوات لتنويع اقتصادها وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار[3]، حيث يمثل الأساس الهام الآخر للدور القطري الناشئ في الشرق الأوسط في العملية الناجحة لتنويع اقتصادها .

هـ-المحددات التاريخية:

بدأ تاريخ دولة قطر بهجرة عناصر من قبائل العتوب من الكويت في شبه الجزيرة العربية عام 1766 إليها، إذ كان نفوذ آل ثاني في منطقة اسمها البدعة أما المدن الأخرى فيدير شؤونها

[1] خضير ماجد حميد، "مقومات السياسة الخارجية القطرية دراسة في السلوك السياسي". **مجلة دراسات دولية** ،عدد 49،(2011)، ص232

[2] عدناني خولة،"أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر وقطر " . **مجلة البشائر الاقتصادية** ،المجلد 05، العدد 02، (اوت 2019)، ص 257 .

[3] يسار القطارية،"حالة قطر :كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية؟".**مجلة السياسة الدولية** . ،عدد 188 ،(افريل 2012)،ص 04

الشيوخ المحليين، و كان تطور قطر فيه بطء مقارنة بالإمارات الأخرى و يعود ذلك إلى عامل أساسي وهو: سيطرة الدولة العثمانية على إمارة قطر أثناء حملة الإحساء التي قامت بها الدولة العثمانية بقيادة مدحت باشا عام 1871 لمواجهة عائلة آل سعود في النصف الثاني من القرن 19، ولم تكن قطر و شيوخها طرفا في المعاهدات الدائمة التي عقدت عام 1820 و لا في المعاهدات اللاحقة التي حصلت بين بريطانيا و الأمراء و الشيوخ في منطقة الخليج العربي[1] .

لم تكن قطر تتميز بوضع سياسي مستقل يجعل منها إمارة، فلم يحدث ذلك إلا بعد نمو قوة آل ثاني و ثروتهم و تزعمهم لهذه القبائل، و في ظل ظروف أحاطت بنشأة الإمارة وسط مخاض شاق من صراعات القوى وتوازناتها وكذلك أطماع القوى السياسية في المنطقة إقليمية و خارجية، و حتى تم توقيع أول اتفاقية بريطانية –قطرية 1878 التي وقعها الشيخ محمد بن ثاني باعتباره حاكما لقطر، و التي اعترفت بموجبها بريطانيا ب آل ثاني حكاما على الإمارة التي برزت ككيان مستقل ذو سيادة على شبه الجزيرة القطرية و قبائلها، و لقد اتخذ عام 1878 بداية لميلاد الإمارة ونشأتها[2].

كانت قطر والإمارات والبحرين تحت الحماية البريطانية حتى استقلالها عام 1971 واستندت بريطانيا في وضع الحماية إلى المعاهدات التي وقعت في عام 1869، 1913 و 1916 ،وبعد إنهاء العلاقة التعاهدية مع بريطانيا وإلغاء المعاهدات السابقة أصبحت قطر دولة مستقلة وانضمت إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة اوبك[3] .

اكتسبت أسرة آل ثاني اسمها من عميدها محمد بن ثاني الذي تولى مقاليد الحكم في قطر 1750–1758 و هم فرع من بني تميم الذين يتصل نسبهم بمضر بن نزار كانوا يعيشون في بلده، ثم استقروا في واحة الرويس، ثم إلى الزبارة و بعد ذلك استقروا في الدوحة بزعامة محمد بن ثاني، و يعتبر نظام الحكم وراثي في أسرة آل ثاني أي انتقال السلطة من الأب إلى الابن[4].

---

[1] مفيد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر (1913–2008)** .(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع،2010)،ص ص 57–58.

[2] احمد زكريا الشلق، **تطور قطر السياسي من نشأة الامارة الى استقلال الدولة** ،(ط 3 ،الدوحة: [د.د.ن]، 2006)، ص 15.

[3] David E Long and Bernard Reich : "the government and politics of the middle east north Africa" : p 145 . http://www.ncusar.org/publication/1980-04-28-arabian-states.pdf

[4] دليل المعلومات عن قطر ،متوفر على الرابط التالي http://qatarconference.org/summit/info/qatar.pdf

بدأت إستراتيجية قطر تتغير مع حرب الخليج 1991 ومشاركتها في الائتلاف الدولي ضد العراق و لجوئها إلى محكمة العدل الدولية حول الخلاف الحدودي مع البحرين، ثم إعادة العلاقات مع العراق 1992 و سعت قطر بكل الوسائل لبناء وجود وصورة لها دوليا، و هذه المحاولات كان هدفها إخراج قطر من العزلة التي فرضتها عليها وضع دولة سائرة في فلك السعودية و تغيرت صورة قطر و موقعها اقليميا و دوليا لتصبح فاعلا اقتصاديا بالاعتماد على الطاقة و سياسيا ببناء شبكة تحالفات و مصالح يجعل منها دولة نافذة[1].

المبحث الثاني: القوة الناعمة كبديل لضعف القوة الصلبة لدولة قطر

أصبحت القوة الناعمة تسهم بشكل كبير في تشكيل وادارة العلاقات الدولية على نحو قد يعزز أو يضعف السياسة الخارجية، ويمكن لمتابع السياسة الخارجية لقطر في السنوات الأخيرة ملاحظة الدور المتزايد و المؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة في العلاقات الخارجية لقطر، حيث استخدمت مجموعة من أدوات القوة الناعمة.

المطلب الأول: ضعف القوة الصلبة

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية، وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وتتمثل القوة العسكرية في الإمكانات والمقدرات العسكرية للدولة كحجم القوات المسلحة ومدى تفوق أسلحتها وتقدمها التكنولوجي، والقوة الاقتصادية تشمل حجم الاقتصاد وحجم الدخل القومي وإجمالي الناتج القومي للدولة، وبفعل العولمة وانفتاح العالم بهذا الشكل المتصاعد وتطور التكنولوجيا مؤخرا لم تصبح القوة العسكرية حكرا على الدول القومية وحكوماتها بل أصبحت في متناول أيدي الفواعل غير الدولية والتي تحولت لتصبح تهديد للدول القومية والنظام الدولي[2].

[1] عبد النور عنتر، **لغز قطر** . (د.ب.ن، مركز الجزيرة للدراسات ،2013)، ص 3

[2] يمني سليمان،**القوة الذكية و أبعادها –المفهوم و الأبعاد**.دراسة تأصيلية نقلا عن info. eipss-eg.org بتاريخ 2022/02/28

إن القوة العسكرية لم تعد تقتصر فقط على الصورة التقليدية كما في الحروب والنزاعات بين الدول ولكن ظهر مفهوم جديد عرف بدبلوماسية الإكراه : وهي حالة دفاعية تتخذ القوة العسكرية كقوة ردع أو تهديد في حالة حدوث ضرر أو تهديد للفاعل الدولي، فهي تستخدم القوة العسكرية بشكل محدد ومقنن بغرض ردع المعتدي أو إقناعه بعدم التعدي، وقد تستخدم أحيانا كوسيلة لحماية مصالح الدولة والتأكيد على قدرتها على استخدام القوة العسكرية.

أيضا ضعف القوة الصلبة يتمثل في عدم قدرة قطر على الدفاع عن نفسها بمفردها بسبب محدودية قوتها العسكرية واضطرارها للتحالف مع قوة أجنبية وارتباطها بمعاهدات تجيز بوجود قواعد أجنبية على أراضيها لتؤمن حماية لنفسها لأنها لن تستطيع التدخل العسكري بمفردها، كذلك افتقارها للقوة العسكرية يمنعها من الدخول بمغامرات عسكرية، زد على ذلك مساحتها الجغرافية ومحدودية عدد سكانها تحول دون قدرة قطر على بناء قوة عسكرية رادعة حتى وان توفرت الإمكانيات الضخمة[1].

يتكون الجيش القطري قبل إقرار الخدمة الإلزامية من 80 بالمائة من الأجانب و اغلبهم من باكستان وتونس، حيث عملت قطر على إبرام اتفاقية عمل مع مواطني هاتين الدولتين للعمل مع قواتها المسلحة في عام 2009 ، وكانت تعمل على سد حاجتها من المهن الطبية الإدارية في القوات المسلحة من خلال جلبها لكل الجنسيات الراغبة في العمل في القوات المسلحة، ويؤكد كل من الصحفيين الفرنسيين كريستانتشيسو وجورج مالبرون في كتابهما قطر أسرار الخزينة أن قطر تحتمي بجيش من الأجانب ومختلف الجنسيات مهمتهم الاولى هي حماية المنشآت الحيوية في البلاد .

وقد عرضت قطر جنسيتها للعديد من الجنود الذين شاركوا في التحالف العربي لتحرير الكويت 1991 مقابل البقاء في القوات المسلحة وهذا شكل تحول في بناء القوة العسكرية القطرية لان الجيش القطري لا يمكنه الدفاع عن قطر بهذا العدد القليل ، ومن جهة أخرى يتقاضى الأجانب أجورا متدنية لا يقبل بها القطريون وهذا يعد حلا للازمة القطرية في التعبئة البشرية، و في الوقت ذاته هذا العدد

[1] فاطمة مساعيد،"مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،الجزائر،العدد 11،(2014)ص 48 .

الكبير من الأجانب في الجيش القطري له تأثير سلبي وعامل ضعف بالنسبة لها ؛إذ أن ولاء الجندي الأجنبي للوطن يكون اقل في حالة تعرضها لهجوم خارجي ومن ثم فإن دافعهم مالي لا أكثر[1].

-مسألة التجنيد والتسلح القطري :

يعد الإنفاق العسكري المصدر الرئيسي لتسليح القوات المسلحة و تطويرها و تدريبها في أي دولة من دول العالم، و تتم تلبية احتياجات الجيش من معدات و ذخائر و قطع غيار عن طريق التصنيع العسكري إذا كانت الدولة تمتلك صناعة عسكرية أو الشراء أو عن طريقهما معًا، و تشكّل نفقات التّسلح جزءًا أساسيًا من ميزانية الدفاع ضمن ما تخطط الدولة لصرفه على دفاعها الوطني خلال السنة المالية، و يرتبط ذلك ارتباطًا شديدًا بالتصور المسبق حول مصادر التهديد ومستوى تسلّح القوى المعادية والإمكانات الاقتصادية للدولة، كما أن إعداد ميزانية الإنفاق العسكري من طرف السلطة المدنية يستدعي تقدير خبرة المحترفين العسكريين و مشورتهم، لتحقيق التوافق بين الرغبة في الحصول على الأسلحة المتطوّرة و القدرات المتاحة، لكنّه غالبًا ما يتضخم هذا الإنفاق على حساب الميزانية السنوية المخصّصة بسبب تطور تكنولوجيا السلاح وارتفاع تكلفة المعدّات، و خاصة بسبب الأحداث الطارئة وقت الأزمات الدولية أو الإقليمية و اندلاع النزاعات المسلّحة.

كما حدث أثناء الأزمة الناتجة من حصار قطر، فقد تزايدت النفقات العسكرية لدول الخليج تزايدًا كبيرًا، لقد كان لحصار قطر أثرٌ مباشر في نفقاتها العسكرية، سواء في ما يتعلّق بوارداتها العسكرية أو البرامج الهادفة إلى بناء صناعة عسكرية وطنية تجسّد ذلك في التوسّع في تراكم مصادر قوّتها الدفاعية بصورة غير مسبوقة منذ بداية الحصار، إذ وقّعت خلال هذه الفترة نحو 33 اتفاقية دفاعية و صفقات تسلّح تجاوزت 30 مليار دولار أميركي، و ارتفعت نفقاتها بنسبة 245 في المائة لتصبح ثامن أكبر دولة مستوردة للسلاح في العالم.

شهدت أصولها العسكرية تحوّلً كبيرًا، و تمكنت مختلف قوات الجيش القطري من تحقيق قفزات نوعية في جاهزيتها وتسليحها، تطوّرت القدرات التسلحية للقوات البرية بامتلاكها منظومة ألمانية جديدة تتكوّن من 62 دبابة من نوع ليوبارد 2 و 24 مدفع بي زد إتش 2000 الذي يتمتع بنظام قيادة

[1] رعد قاسم صالح ،"القوى الإقليمية الشرق أوسطية ودورها في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمحاربة الإرهاب لعام 2014 "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية** ، العدد 51،(2015) ،ص 63

وسيطرة عالية مع دقة في توجيه النيران[1]، والتعامل مع الأهداف المتحرّكة والأهداف خارج الرؤية من خلال الرادارات و شبكات التوجيه التي يمتلكها، وبشرائها راجمات برازيلية تستطيع أن تدمّر أهدافًا عسكرية إلى حدود 80 كلم، و حصولها على آلية الجنود الحديثة بشرائها 490 مركبة مدرعة من طراز في بي سي آي VBCI من شركة نكستر الفرنسية للصناعات العسكرية، وعرفت القوات الجوية نقلة نوعية في مسيرة التحديث و التطوير بحصولها على منظومات جديدة من أفضل الأسلحة في مجال السيطرة الجوية ، فلقد ارتفع عدد طائراتها إلى 96 طائرة جديدة، مقارنة بأسطولها القديم من طائرات ميراج 2000 الفرنسية وعددها 12 طائرة، من أبرز هذه التطوّرات: توقيع قطر مع بريطانيا خلال العام الأول من الحصار عقدَ شراء 24 طائرة مقاتلة من طراز تايفون ،

تصل قيمة الصفقة إلى 8 مليارات دولار، واشترت قطر 36 طائرة من طراز بوينغ إف 15 كيو إيه من الولايات المتحدة بمبلغ 12 مليار دولار، وتسلمت الدفعة الأولى من أحدث طراز طائرات الأباتشي القتالية التي تشكّل نقطة تحوُّل في قدرة طائرات الهليكوبتر الهجومية للقوات الجوية القطرية، كما سرّع الحصار تسليم 24 طائرة ضمن الدفعة الأولى من طائرات رافال الفرنسية المقاتلة بمقتضى اتفاقية موقّعة مع فرنسا عام 2015 ، والتي أضيفت إليها 12 طائرة أخرى بحسب اتفاقية موقّعة نهاية 2017 ، ليصبح الأسطول القطري يتكون من 36 طائرة من هذا النوع الذي تنتجه شركة داسو الفرنسية؛ وتتميز رافال بالقدرة على تنفيذ مهمات متعددة خلال طلعة جوية واحدة، كتنفيذ هجوم بري ودفاع جوي في آن واحد، وتمتلك منظومة حرب إلكترونية متكاملة، و لقد فرض استقبال هذه المنظومات الجديدة توسيع القاعدة الجوية، و تطوير قاعدة الدوحة الجوية، و إنشاء قاعدة جوية جديدة باسم قاعدة تميم الجوية.

خلال العامين الماضيين، طوّرت القوات البحرية أسطولها من معدات و سفن و زوارق حربية، حيث حصلت على سبع قطع بحرية إيطالية في إطار صفقة بقيمة 5 مليارات يور، لقد شهدت هذه القوات قفزة نوعية مع البدء في تنفيذ مشروع مع شركة فكنتيري الإيطالية لاستلام سفن إستراتيجية من

[1] إبراهيم أسعيدي، "تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار" ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، (سبتمبر 2020)، ص 09

نـوع الكورفيـت و سـفن صـاروخية وحـاملات الهليكـوبتر ومنظومـة بطاريـات فـي الـدفاع السـاحلي، وكـذلك البدء في بناء ميناء جديد لتعزيز قوة الأسطول القطري على المستوى الإقليمي[1].

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة

لقـد وظفـت دولـة قطـر مجموعـة مـن أدوات القـوة الناعمـة فـي سياسـتها الخارجيـة سـواء علـى المستوى الإعلامي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي و من بين هذه الأدوات نذكر ما يلي :

أ –قناة الجزيرة:

أدركـت قطـر أهميـة الإعـلام فـي السياسـة الخارجيـة، لكنهـا أرادت أن يكـون ذلـك بشـكل غيـر مباشـر، حيـث صـدر القـانون رقـم (5) لسـنة 1998 بإلغـاء وزارة الإعـلام وتوزيـع اختصاصـاتها وتحويـل بعـض إداراتهـا إلـى هيئـات مسـتقلة، و فـي مطلـع عـام 2001 انطلـق تلفزيـون قطـر فضـائياً بينمـا تأسسـت هيئـة الإذاعـة والتلفزيـون فـي مـايو 1997 ، وقبـل ذلـك تواجـدت فـي قطـر قنـاة الجزيـرة منـذ نـوفمبر 1996، و فـي 2009 أنشـئت المؤسسـة القطريـة للإعـلام، أمـا الصـحافة القطريـة الأهليـة فقـد أصـبحت تصـدر عـن دور نشـر خاصـة (موقـع وزارة الخارجيـة القطرية)،وقـد امتلكـت قطـر جهـازاً إعلامياً تمثل في الوحدات التالية:

بـدأت الجزيـرة بثهـا مـن الدوحـة مـع 1996 ،وتعتبـر أول فضـائية عربيـة متخصصـة فـي مجـال الأخبـار، حيـث سـعت إلـى تقـديم إعـلام عربـي ينـافس القنـوات الإخباريـة الأجنبيـة مسـتعينة بـذلك بمـا امتلكتـه مـن تكنولوجيـا متطـورة و إمكانيـات كبيـرة ، وقـد سـاعد الشـيخ حمـد علـى تأسـيس شـبكة الجزيـرة بمنحـة بلغـت 140 مليـون دولار، ومنـذ ذلـك الحـين زودت الحكومـة القطريـة أغلـب تمويـل القنـاة و قـد انتقلـت الجزيـرة التـي غطـت الانتفاضـة الفلسـطينية تغطيـة مميـزة، إلـى العالميـة مـع بدايـة الحـرب علـى أفغانسـتان، وبخاصـة بعـد الحـرب علـى العـراق، وفـي إطـار توسـيع نطـاق تأثيرهـا أطلقـت "الجزيـرة" باقـة قنـوات رياضـية، و قنـاة للأطفـال، و الجزيـرة مباشـر، و الجزيـرة الدوليـة، والتـي تعتبـر أول قناة فضائية عربية متخصصة بالأخبار وناطقة باللغة الانجليزية، ثم الجزيرة الوثائقية.

[1] المرجع نفسه ، ص 10

وقد وظفت القيادة السياسية في قطر القناة للتعبير عن سياستها عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في منطقة (ما) ،وإدارة الحوارات السياسية أو إجراء استطلاعات الرأي حوله، ويرى خالد الحروب أنه بفضل إقدام الجزيرة بلا خوف على الخوض في السياسة العربية، نجحت في خلق منبر جديد للحرية السياسية، وهو ما بلغ ذروته في دعمها الصريح للثورات العربية،فالجزيرة بمثابة ناطق مخضرم بلسان دولة قطر وأميرها حمد آل ثاني، وبالتالي فإن الجزيرة شكلت جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية لدولة قطر وطموحاتها في مجال السياسة الخارجية، إن قدرة الجزيرة على التأثير في الرأي العام في جميع أنحاء المنطقة هي مصدر كبير لنفوذ لقطر، كما أنها تستخدم لتحسين العلاقات مع الدول الأخرى، و على سبيل المثال سهلت تغطية الجزيرة الإيجابية لنشاطات العائلة الملكية السعودية المصالحة بين الدوحة والرياض خلال العام 2011 ،ولا تزال الجزيرة واحدة من الأدوات الدبلوماسية الأكثر فعالية في يد الحكومة القطرية.[1]

كانت شبكة الجزيرة الفضائية التي شكلت منذ انطلاقها في عام 1996 حالة فريدة في الفضاء الإعلامي العربي ،ولم يقتصر حضور شبكة الجزيرة على الهواء وشاشات المشاهدين فقط، بل تجاوز ذلك عندما انتقلت الجزيرة من مجرد قناة إعلامية ناقلة للأخبار و الأحداث إلى صانع أو على الأقل مشارك في صناعة الأحداث، وخلال سنوات قليلة باتت هذه الشبكة تتبوأ مكانة لا تقل أهمية عن شبكات CNN و أو سكاي نيوز أو بي بي سي ، وتزايد نفوذ هذه العلامة التجارية والشبكة الإعلامية بعد إطلاق قناة الجزيرة الانجليزية وقنوات الجزيرة الرياضية والجزيرة أطفال والجزيرة مباشر والجزيرة الوثائقية ،إضافة إلى ذلك وسعت الجزيرة من نطاق أنشطتها فلم تعد كأي قناة تلفزيونية تقليدية ، بل أوجدت لنفسها اذرعا طويلة مؤثرة من قبل المهرجانات السنوية ومركز الجزيرة للتدريب ومركز الجزيرة لحقوق الإنسان ومركز الجزيرة للدراسات والجزيرة نت، وباتت شبكة الجزيرة التلفزيونية ومؤسساتها أداة مهمة في مواجهة القوى الكبرى المتصارعة في منطقة الخليج[2].

ب- الغاز والنفط:

[1] وليد حسن المدلل، "مقومات و سمات السياسة الخارجية القطرية".**مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية** ،المجلد 22 ،العدد 01 ،(يناير 2014)،ص ص 369-370

[2] نواف التميمي، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة".**مجلة سياسات عربية** ،عدد 27،(يوليو 2017)،ص 16

اكتشف البترول لأول مرة في قطر في أكتوبر 1938 عندما عثر على الخام على عمق 2500 قدم، ويوجد في قطر عدة حقول بترول برية وبحرية و عزز البترول والغاز أهمية قطر على المستوى الإقليمي والدولي، كما قادت صناعات البترول و الغاز قطر لتكون قوية ومركزية بشكل متصاعد و تتمتع قطر باحتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 896 تريليون قدم مكعب، تمثل نحو 14 في المائة من الاحتياطي العالمي، و يقع هذا الاحتياطي في الحقل الشمالي المغمور تحت المياه، و هو حقل ضخم تعادل مساحته مساحة كل قطر على اليابسة،ويرى البعض أن العنصر الجيوبوليتكي يشكل أساساً قوياً لبناء دولة صغيرة كقطر تتمتع بمستوى معيشي مرتفع، وتحتكم إلى سلطات إدارية حديثة،بينما يرى آخرون أن الموقع الجغرافي شكّل وما زال مصدر لقطر من خلال موقعها بين القوتين المتنافستين في الخليج وهما: السعودية و إيران، وهو ما يعني إمكانية وقوعها ضحية للتنافس على الجغرافيا السياسية في المنطقة.

وتتبنى قطر للتغلب على واقعها الجيبوليتيكي الاتجاه الذي يرى أن التطور التكنولوجي في مجالات التسلح وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تآكل تأثير العوامل التقليدية في سياسات الدول المعاصرة، أما الاتجاه الثاني فإنه يرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا، منذ وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة، زاد الإنتاج الوطني للبلاد من المواد الخام أضعافا ويعتبر معدل دخل المواطن في قطر من أعلى المعدلات إن لم يكن الأعلى في العالم، ومن اجل بلوغ هذه المرتبة استثمرت دولة قطر بقوة في مجال إنتاج و صناعة الغاز مضاعفة إنتاجها ثماني مرات عن سابق عهده، من هنا راهن أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على المستقبل بفضل هذه الاستثمارات الضخمة، حيث أصبحت العصا السحرية التي تميز قطر هي الغاز الطبيعي المسال[1].

تحتل دولة قطر المرتبة الثالثة عالميا من حيث احتياطات الغاز مباشرة بعد روسيا وإيران على التوالي، وتتقاسم قطر اكبر حقل غاز في العالم مع جارتها إيران ممثلا في حقل الشمال، وقد حققت قطر طموحها المتمثل في أن تصبح المصدر الأول للغاز الطبيعي في العالم العربي، ويتميز الغاز الطبيعي المسال بإمكانية نقله بحرا عبر السفن، فهو إذن يتيح تحاشي عوائق النقل عبر خطوط

[1] وليد حسن المدلل، مرجع سابق، ص ص 362-363

الأنابيب الخاضع للتقلبات الجيو سياسية، و يتنبأ الخبراء بمستقبل زاهر للغاز الطبيعي المسال حيث تتوقع بعض الاستشراف أن يحل الغاز محل الذهب الأسود اعتبارا من عام 2030، و لتجسيد هذه الرؤية قامت طائرة ايرباص 380 يوم الأول من فبراير 2008 برحلة تجريبية تم تزويد خزاناتها بالغاز الطبيعي المسال، و قد فاق نجاح هذه التجربة كل التوقعات و للغاز الطبيعي المسال ايجابيات لا يستهان بها منها على سبيل المثال حفاظه على البيئة و حسن جودته كوقود و تجعل هذه المزايا من الغاز الطبيعي المسال وقود المستقبل، قد أحرزت قطر مكانة خاصة في المنطقة من هذا المنطلق، وتميزت بكونها احد الدول القلائل التي ترتبط بهذا المنتج، كما أحرزت نقاطا أخرى في مجال تنمية صورتها الذهنية بفعل متغيرات واعدة أخرى[1]

ج-المساعدات المالية :

تعتبر المساعدات من بين الأدوات المهمة التي تساهم في تلميع الصورة الخارجية للدولة، وإعطائها نفوذا في الخارج وتتنوع المساعدات بين المعونات الإنسانية أوقات الأزمات والدعم الاقتصادي الذي يكون على شكل هبات مالية أو استثمارات مباشرة، وتكون كذلك في شكل مساهمات في جهود تعزيز البنية التحتية خصوصا في الدول التي مرت بصراعات مسلحة[2].

وفي هذا الصدد انشأت قطر صندوق قطر للتنمية سنة 2020 كجهاز مسئول عن تنسيق وتنظيم المساعدات الخارجية المرتبطة أساسا بالتعليم والصحة والتمكين الاقتصادي ،حيث بلغت المساعدات الخارجية لقطر في عام 2003 ما يتجاوز 15 مليون دولار ليقفز العدد إلى 155 مليون دولار في عام 2015 ووصل في عام 2019 إلى 557 مليون دولار كمساعدات حكومية وغير حكومية ، ويعود ذلك إلى ضخامة التكلفة الإنسانية والاقتصادية للربيع العربي وتجاوزها لطاقة الدول المانحة ،وتحول قطر إلى فاعل إقليمي منخرط في صراعات هذه الدول من خلال دعمها المالي للمعارضة ومساندتها للتيارات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد إسقاط بعض الأنظمة، ففي ما

[1] جمال عبد الله،**السياسة الخارجية لدولة قطر(1995-2013) روافعها واستراتيجياتها**.(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2014)،ص 131

[2] فؤاد ابركان،"السياسة الخارجية القطرية في اقليم مضطرب :الاستثمار في القوة الناعمة".**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،المجلد 10 ،العدد 01 ،(جانفي 2021)،ص ص 520 -521

يتعلق بدعم الانتفاضات العربية أعلنت قطر في 2012 عن إنشاء صندوق بقيمة مئة مليون دولار لتمويل نشاط المعارضة السورية .

وتشير تقديرات تنسب للحكومة القطرية أن حجم الإنفاق على المعارضة السورية بلغ ثلاث مليارات دولار في 2014 وأنفقت ما يقرب 400 مليون دولار لدعم الجهود العسكرية للإطاحة بنظام القذافي ، مما جعل نفوذا كبيرا على فصائل المعارضة وأعطاها حضورا كفاعل نشط في مجريات الصراع في هذه الدول، كما عملت قطر على تعظيم نفوذها في الملف الفلسطيني من خلال مساهماتها المالية ، وهذا خصوصا بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2006، حيث تعهدت في 2014 بتقديم مليار دولار كمساعدات لإعادة الإعمار موجهة لدعم التعليم والصحة الذي تعرض لتدمير واسع بعد الهجمات الإسرائيلية المتكررة[1].

أهم الاستثمارات القطرية في كل من بريطانيا و فرنسا و ألمانيا:

أ –بريطانيا: تشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية للاستثمارات القطرية في بريطانيا تبلغ نحو 40 مليار جنيه إسترليني (55 مليار دولار)، ويملك جهاز قطر للاستثمار 879 عقارا تجاريا وسكنيا في لندن بحسب مسح أجرته شركة "داتشا" للأبحاث العقارية على مساحات تجارية تقرب 26 مليون قدم مربع ، و تستحوذ قطر على متاجر هارودز (1.5 مليار جنيه إسترليني) و بنك باركليز (يملك جهاز قطر[2]للاستثمار أسهما بقيمة 3.4 مليار دولار و 95 بالمائة من برج شارد احد أطول ناطحات السحاب فيالقارة العجوز ، فضلا عن القرية الاولمبية وعددا من اكبر الفنادق و العقارات في بريطانيا مثل سافوي ، و انتركونتنتال ، و كلاريدجز[3]

ب–فرنسا: ضاعف القطريون استثماراتهم في فرنسا و من اهم هذه الاستثمارات: نجد شراء قطر متاجر لوبرانتان الكبرى و مجموعة لوتانور للصناعات الجلدية و حصصا في مجموعة مدرجة في بورصة كاك 40 مثل توتال (3 بالمائة) و فيفندي (3 بالمائة) و لاغاردير (12.8 بالمائة) و فينسي

[1] المرجع نفسه، ص 521

[2]نورا الشيخ ، "العلاقات القطرية البريطانية نحو مزيد من التقدم" .مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني : –http://www.gulf tadawul.com بتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:01 .

[3] المرجع نفسه

(5.5 بالمائة) و فيوليا البيئية (5 بالمائة) ، كما استثمرت قطر في النوادي الرياضية مثل نادي باريس سان جيرمان لكرة القدم و نادي باريس لكرة اليد و قسم من حقوق دوري الدرجة الأولى الفرنسية حتى عام 2016 لمجموعة تلفزيون الجزيرة[1].

ج- ألمانيا: و تستثمر الدولة القطرية في الشركات الألمانية العملاقة أكثر من 25 مليار يورو، وإذا أضفنا إليها الاستثمارات القطرية الخاصة فإن المبلغ يزيد على ذلك بعدة مليارات، و قد وعد أمير قطر خلال زيارته إلى برلين خريف العام الماضي بضخ 10 مليارات إضافية في الشركات الألمانية، و من شأن ذلك أن يجعل الدولة الصغيرة اكبر مستثمر عربي و شرق أوسطي في ألمانيا متقدمة على الكويت التي تستثمر بما قيمته حوالي 27 مليار أورو غالبيتها في شركة دايملر التي تنتج سيارات مرسيدس الشهيرة[2].

د-أزمة الحصار الخليجي على دولة قطر

عندما انطلقت الحملة الإعلامية على قطر قبل أسبوعين، مثل هذا استئنافا لصراع قديم حول دور قطر و مواقفها و سياستها الخارجية لم تسمح الظروف السابقة بحسمه، علما أن قطر التزمت المواقف الموحدة لدول الخليج العربية في أكثر القضايا الإقليمية أهمية في سورية و اليمن و الموقف من إيران و الحرب على الإرهاب، و مع انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة ، استعادت السعودية و الإمارات الثقة بالنفس، و نشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي و ولي العهد في السعودية، لأسباب داخلية و خارجية و عادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية.

وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية و أميركية عديدة، الى قمة الرياض التي قدمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون و الأردن ، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي و المصري، قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض، بدا أن

[1] قطر تكثف استثماراتها في فرنسا". مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.albayan.ae بتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:22

[2] ابراهيم محمد، المال القطري و النفوذ السياسي في المانيا .مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.dw.com بتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:36

الهجوم الإعلامي الإماراتي و السعودي غير مبال بالنفي القطري لرواية تصريحات أمير قطر، و على الرغم من قيام دول مختلفة بإبلاغهما أنه جرت فعلا قرصنة وكالة الأنباء القطرية، استمرت الحملة الدعائية على الدوحة؛ ما يعزز الظن بأنها حملة مخططة مسبقا ما يؤيد ذلك أن الاستهداف الإعلامي في واشنطن المدعوم إماراتيا كان سابقا على القرصنة، و قد لاحظ وزير الخارجية القطري أنه "في الأسابيع الخمس الماضية قبل فبركة تصريحات الأمير ظهر 13 مقال تستهدف قطر.

في يوم الهجوم كان هناك مؤتمر يتحدث عن قطر، أخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلا جديد غير مألوف في التعامل البيني الخليجي في أوقات الأزمات؛ إذ لم تتوقف الحملة عند فبركة أخبار وتلفيقها ضد قطر وسياساتها الخارجية، بل وصلت حد توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، و هذا تطور غير مسبوق في الخليج، ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا و سياسات، و تتجنب تناول الأسر الحاكمة، باعتبار هذا الأمر يفتح الباب واسعا أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها، اتخذ الهجوم[1]الإعلامي الخليجي الأخير، و ما استتبعه من قطع للعلاقات الدبلوماسية، من سياسة قطر الخارجية ركيزة أساسية لتحقيق أغراضه، و جاء على رأسها اتهامات لقطر بدعم الإرهاب، و تنمية علاقاتها مع إيران، و زعزعة استقرار دول مجلس التعاون، إلى غير ذلك من الاتهامات التي تسقط بسهولة أمام أي تحليل موضوعي فقطر هي حليف فعال في الحرب على الإرهاب.

وهذا ما أكده الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال لقائه بأمير قطر على هامش قمة الرياض، أما فيما يتصل بالعلاقة مع إيران، فمن نافل القول إن قطر دفعت أكبر الأثمان بين كل الدول الخليجية نتيجة تدهور علاقتها بإيران بسبب الأزمة السورية، ليس على شكل اختطاف مواطنين لها و احتجازهم و ابتزازها سياسيا وماليا ،كما حصل في أزمة اختطاف المواطنين القطريين في العراق، بل استمرت في دفع أثمان سياسية كبيرة نتيجة لذلك، في حين حققت الإمارات أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع إيران حيث تمثل الإمارات ما نسبته 80 في المائة من حجم التبادل

[1]سلسلة تقدير موقف،"أزمة العلاقات الخليجية :في أسباب الحملة على قطر ودوافعها" .(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2017)، ص 03

التجاري الخليجي مع إيران، و تمثل المنفذ الأهم لتجارة الترانزيت الإيرانية، و في لقاء جرى قبل 03 اعوام ، وجمع أعضاء الوفد التجاري الإماراتي بغرفة التجارة الإيرانية في طهران .

صرح سفير إيران لدى أبو ظبي محمد علي فياض أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران و الإمارات بلغ 15.7 مليار دولار في عام 2013 ،و نحو 17.8 مليار دولار في عام 2012 ، و23 مليار في عام 2011 ، و20 مليار في عام 2010 . لكن عام 2014 شهد قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين وأصبحت الإمارات أكبر الدول المصدرة لإيران؛ إذ شكلت ما نسبته 27 في المائة من مجموع الواردات الإيرانية، و بلغ حجم التبادلات 41.620 مليار دولار (حجم الصادرات 19.639 مليارا و حجم الواردات 21.981 مليارا(و كانت الإمارات أهم الدول المصدرة للبضائع إلى إيران و تأتي بعدها الصين، فالهند، و كوريا الجنوبية، ثم تركيا. ومع ذلك، تحتفظ الإمارات بالخطاب السياسي الأكثر تصعيدا ضد إيران، و فيما يتعلق بالإخوان المسلمين فقد أعلنت قطر أنها لم تدعمهم و لا تدعمهم وتختلف معهم، ولكنها لا ترى فيهم تنظيما إرهابيا، و ذلك لسببين: أولهما أنهم [1]ليسوا تنظيما إرهابيا، و ثانيهما أن هذا التوسع في استخدم الإرهاب و وسم الخصوم السياسيين به يضر بالمعركة ضد التنظيمات الإرهابية فعلا، أما فيما يتصل بنشر شائعات تمويل قطر الإرهاب، فهي مزاعم تفندها مشاركة قطر القوية في الحرب علىّ الإرهاب، و مكافحة تمويله، علما أنه لم يبق من زعم الدول الثلاث في هذا الشأن إلا المطلب المتعلق بحركة حماس، فضلا عن ذلك، كانت السعودية و ما زالت محل اتهام من طرف دوائر في واشنطن، وهي نفسها الدوائر التي تحرض على قطر اليوم فيما يتصل بمزاعم تمويل الإرهاب و دعمه، و التي تمكنت في السنة الماضية من تمرير قانون "جاستا" الذي استهدف مقاضاة السعودية بزعم مسؤوليتها عن هجمات سبتمبر 2001 .

خلاصة الفصل الأول

وكخلاصة لهذا الفصل نجد أن السياسة الخارجية لدولة قطر تطورت في السنوات الأخيرة، وهذا كان مرهون بتوظيفها للقوة الناعمة ؛ حيث نقصد بهذه الأخيرة القدرة على الجذب والضم دون الإكراه، كما

[1] المرجع نفسه، ص 04

تم استخدام هذا المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات اقل شفافية نسبيا والضغط من خلال المنظمات السياسية وغير السياسية، وأدوات القوة الناعمة تتمثل في الأداة الإعلامية (قناة الجزيرة أنموذجا) ،بالإضافة إلى أدوات الطاقة في قطاعي النفط والغاز وخاصة الغاز الطبيعي المسال ، أيضا نجد المساعدات المالية وخاصة في المجال الاستثماري مثل الاستثمارات في بريطانيا و فرنسا وألمانيا ،كما أن ثوابت السياسة الخارجية لعبت دور مهم وهذا ما تجلي في تحقيق أهدافها ، فالمبدأ الثابت يعزز شرعية الهدف المحقق ، كما تجدر الإشارة إلى دور المحددات القطرية في تحقيق رسم سياستها الخارجية مثل المحددات السياسية والاقتصادية و الديمغرافية والجغرافية والسياسية والتاريخية، كما لعبت المؤسسات الرسمية في قطر دور كبير في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية لقطر مثل الديوان الأميري ،ومجلس الوزراء ، ومجلس القضاء ، والسلطات الرسمية كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية و السلطة القضائية .كما نجد أن دولة قطر وظفت القوة الناعمة بشكل صريح في سياستها الخارجية وهذا ما تجلى في الدور القطري في ثورات الربيع العربي و علاقاتها مع الغرب و القوى الغربية وهذا ما سنتناوله في الفصل .

الفصل الثاني

مدى فعالية أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية

يمكن لمتابع السياسة الخارجية العربية –في ظل غياب كبير للدول الكبرى وخاصة مصر عن التأثير في مجريات الأحداث –أن يلحظ بوضوح الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته، ومازالت تؤديه دولة قطر على المستوى الإقليمي والدولي، والطريقة التي رسمت بها قطر سياستها الخارجية في ضوء رغبتها في تطبيق أدوات القوة الناعمة، وانتهاجها لسياسة خارجية جمعت بين عدد من المتناقضات بصورة واضحة وحفاظها على شبكة تحالفات معقدة، جعلها بين دائرتي الإعجاب والاتهام، ولقد تضاعف حضور قطر في الشأن العربي ، وأصبحت موجودة في كل مناسبة تقريبا، واهم ما يميز السياسة الخارجية القطرية انتهاج وتطبيق مبادئ وأدوات القوة الناعمة والتي تتمثل في الأدوات الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وسنركز هنا على دور السياسة الخارجية القطرية في حل الأزمات العربية وخاصة التي حدثت في سوريا وليبيا أيضا القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى فعالية القوة الناعمة وكيفية تعاملها مع الحصار الذي فرض عليها من قبل دول الخليج، بالإضافة إلى دور قطر مع كبرى الدول وهذا ما تم عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة.

المبحث الأول: القوة الناعمة كمحرك للسياسة الخارجية القطرية في العالم العربي

برز دور السياسة الخارجية القطرية على المستوى الدولي وخاصة على المستوى العربي والإسلامي، وهذا ما تجلى بشكل واضح في التدخل باسم الوساطة في حل الأزمات العربية مثل دور قطر في الأزمة الليبية والفلسطينية والسورية، بالإضافة إلى دور القوة الناعمة القطرية في التعامل مع الحصار الذي فرض عليها من طرف دول الخليج .

المطلب الأول: الأزمات العربية

أ-دور الوساطة القطرية في الأزمة الليبية:

برز الدور القطري في الحراك الليبي، عندما دفعت هذه الإمارة دول مجلس التعاون الخليجي لاتّخاذ موقفا ثابتا من الأزمة الليبية داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، مما سهّل إصدار قرار عن مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران وسمح لحلف شمال الأطلسي بالتدخل ضد نظام معمر القذافي، واتضح دور قطر في الوقوف إلى جانب المعارضة في ليبيا، بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأورو أطلسية وتحالفها مع حلف الناتو[1].

حيث اعتبر المحللين أن قطر كانت أول دولة عربية أعلنت أن القذافي لم يعد يمثل الشرعية في ليبيا كما شاركت في فرض الحظر الجوي على ليبيا، كما اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، وقد كان لها دور بارز في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي مهد لقرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا، وقد طالب رئيس الوزراء القطري المجتمع الدولي بالمساهمة في تحرير الشعب الليبي وحول مسألة تسليح أو عدم تسليح المعارضة في

[1] كريم مصلوح، "الإدارة الأمريكية –الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة" ،**دراسات شرق اوسطية** ، عدد 58 ،(2012) ، ص 48 .

ليبيا، فقد عبر رئيس الوزراء القطري عن ذلك بأنه من الطبيعي أن نمكن الشعب الليبي من أن يدافع عن نفسه. [1]

تعد ليبيا الواقعة على البحر المتوسط أحد أهم موردي النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، التي تصدر قطر إليها الغاز المسال بحرا عبر السفن، وبالتالي يعد تغيير النظام الليبي مكسبا واعدا لتولي قطر حصتها الأوروبية من الغاز، وفرصة لقطر كي تشارك بفعالية في امتلاك نصيب بالشركات النفطية والغازية الليبية سوياً مع فرنسا وايطاليا، مستثمرة في ذلك عوائد استثمارها السياسي والعسكري والمالي في إسقاط نظام القذافي، وبعد وصول المجلس الانتقالي إلى سدة الحكم في ليبيا بدأت الحكومة القطرية تترقب التطورات شأنها شأن الدول التي ساندت المجلس الانتقالي إضافة لمتابعة مشاريعها واستثماراتها، وبدأت قطر خطوات لإنعاش تلك المشروعات على أمل مزيد من الاستثمارات في ليبيا، وفي سياق التوجه القطري الاستثماري في ليبيا يتوقع المحللون بأن تستفيد البنوك والشركات القطرية من الاستثمارات في ليبيا، باعتبار أن ليبيا تحتل المرتبة 12 بين أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم بإنتاج يصل إلى 136 مليون برميل يوميا أي ما يعدل2% من إجمالي الإنتاج العالمي.[2]

و فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والمالية التي قدمتها قطر لليبيا، أشار رئيس الوزراء القطري بأن قطر قدمت مساعدات إلى ليبيا حتى مايو 2011 من 400 إلى 500 مليون دولار، ووعد بتقديم مثلها للشؤون الإنسانية وليس العسكرية، وبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي لم يكن لدى المجلس الانتقالي مال كاف لدفع مرتبات الليبيين ولا تغطية السلع المدعومة مثل الخبز والغاز وغيرها، عندما أخذت قطر عارضة تسويق

[1] محمود سمير الرنتيسي ، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي والقضية الفلسطينية "،(مذكرة ماجيستر في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،اكاديمية الدراسات العليا ،جامعة الاقصى ،2013) ، ص 103.

[2] عبد الظاهر محمد ،"الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات ".متوفر على الرابط http://www.zawya.com/ar/story/zawya بتاريخ 2022/03/20 على الساعة 23:20

مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقق 100 مليون دولار من العائدات عن هذا الطريق.[1]

اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للحراك حتى فترة قريبة، على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، حيث اعتمدت على تركيز إعلامي لم يسبق له مثيل على الحراك الليبي لم يترك أي تفصيل إلا وسلط عليه الضوء عبر قناة الجزيرة التابعة للحكومة القطرية بأسلوب تجاوز كثيرا مبادئ العمل الصحفي المستقل والمحايد، ولم تكن قناة الجزيرة تعرض الأحداث والتطورات في ليبيا فحسب، بل كانت تؤسس أيضاً للدور القطري القادم، وذلك عبر جعل الجزيرة ومن ورائها قطر ليس فقط كمساندين للحراك بل كلاعبين فاعلين في إنجاحه، فبعد أسبوع من بداية الحراك الليبي بدأت الجزيرة في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره المعارضين بدلا من العلم الليبي الأخضر مما يعد خروجا صريحا عن التغطية المتوازنة، ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي بعد مشاركة قطر مع عمليات الناتو في ليبيا. [2]

دعمت قطر الحراك في المنطقة العربية منذ بدايته، وانتقمت من أداء أدوار الوساطة إلى أداء أدوار جديدة، تجلى ذلك في مارس 2011 عندما ضغطت قطر باعتبارها الرئيس الدوري لجامعة الدول العربية، لتبني قرار يجيز التدخل العسكري في ليبيا، وقد أظهرت قطر وعياً ما بحدود قدرتها الذاتية، لذلك تحالفت مع دول أخرى لتمرير مصالحها في ليبيا، على اعتبار أن قوات مسلحة قوامها 12 ألف عسكري، أن تلعب دورا عسكرياً في المنطقة أو خارجيا، ولعب انخراط الناتو في ليبيا دورا كبيرا في تظهير الطموحات القطرية، التي استخدمت لأول مرة قدراتها العسكرية هناك. [3]

[1] محمود سمير الرنتيسي ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] منذر احمد زكي شراب ، مرجع سابق ، ص 154 .

[3] مصطفى اللباد ،"قطر : احلام كبيرة وقدرات محدودة "،مرجع سابق.

وبالنظر إلى الوضع في ليبيا يبدو أن مساحة التدخل القطري كانت واضحة وكان الدعم القطري هو حجر الزاوية في سقوط القذافي، وقدّر الشعب الليبي نفسه هذا الدور ففي البداية مُلئت شوارع وميادين ليبيا بلافتات كتب عليها "شكرا قطر"، خاصة أن قطر تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوى في ليبيا[1]

دعمت المعارضة بالسلاح والمعدات، ووفقا لتقرير نشرته وكالة "رويترز" قدمت قطر أكثر من 400 مليون دولار كدعم مالي للمجلس الوطني، بل إنها وعدت "الناتو" بتحمل جزء من الدعم المالي في حالة اندلاع حرب في ليبيا، ولكن تبّدل الوضع في مرحلة بعد الحراك وفي إشارة إلى هذا التدخل، يقول عبد المنعم الحر الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان،" إن ما يزعج كثيرا من الليبيين أن الشعب أصر على عدم التدخل الأجنبي، فوجد نفسه تحت وصاية قطر" وأضاف عبد المنعم الحر "المجلس الانتقالي لا حول له ولا قوة وقطر تتدخل في الكثير من الشؤون، ويجب أن يتم إسقاط المجلس الانتقالي بالكامل وانتخاب مجلس جديد من القاعدة، فقطر تشارك قوى غربية لتنفيذ مؤامرة ضد ليبيا بغرض إخضاعها لأجندات أمنية". [2]

يعتقد بعض المراقبون أن الانتقادات الحادة التي بدأت تتبلور ضد السياسة القطرية، عكس إخفاق قطر في استخدام دورها لتحقيق نتائج ملموسة في ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع ، ومدى نقص العمق في قدراتها الدبلوماسية الاحترافية وأيضاً مدى حجم التحدّيات المؤسّسية التي أفرزتها عمليات اتخاذ القرار الشخصية إلى حد كبير، كما أن عروض الدعم العسكري والمالي القطرية والإقليمية والدولية التي لاقت ترحيباً على نطاق واسع خلال محاربة نظام

[1] Mehdi lazar ,Qatar :quelle stratégie régionale ? de l'influence a la puissance, le 20/03/2022 in http://www.diploweb.com/qatar-quelle-strategie-regionale.html

[2] محمد حر ، قطر اشعلت الثورة التونسية ..ثم سيطرت على ليبيا وانتهت بالاستيلاء على القضية الفلسطينية "،متوفر على الرابط الالكتروني www.factjo.com/pages/print.aspx?id2008

القذافي، أصبحت أصعب على هذه الجهات الخارجية، في ظل المرحلة التي أعقبت الحراك ، وهذا لتجنّب الظهور بمظهر الانحياز وانتقاء الفائزين عند توزيع الغنائم السياسية. [1]

ب-دور الوساطة القطرية في الأزمة السورية

منذ بداية الأزمة في سوريا كان لقطر دور فعال في الأحداث على مستوى اجتماعات جامعة الدول العربية أو من خلال دعمها الواضح للمعارضة وإعلامها من خلال قناة الجزيرة المحسوبة على القيادات الرسمية القطرية، وعملت قطر من خلال رئاستها الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية على تبنى قرارات وطرح أفكار داعمة للحراك السوري، كان آخرها المقترح بإرسال قوات حفظ سلام لسوريا وهو بالأساس اقتراح قطري[2].

فضلا عن استطاعتها الخروج من الاجتماع بتوصية من الجامعة العربية بتقديم الدعم المالي والسياسي واللوجستي للمعارضة السورية حتى تستطيع أن تدعمها بموافقة عربية [3].

بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ 16 أكتوبر 2011، أهم بنوده: الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني، ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية، فقد عملت قطر على خلق إجماع- أو شبه إجماع- عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل بداية بتعميق مشاركة الوفود السورية الرسمية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم 16 نوفمبر 2011، والى حين قيام دمشق بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، وفي 27 من الشهر ذاته أقرت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات تتلخص

[1]Kristian coates ulrichsen ,Qatar and the arabe Springs :Policy drivers and régional implications ,available at http://www.carnegieendowment.org/2014/09/24

[2]عزمي بشارة ،سورية :**درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** ،(الدوحة :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2013)،ص 564.

[3]محمد حر ،مرجع سابق .

بعقوبات اقتصادية على سورية، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى تدويل الأزمة، كما قامت قطر بسحب سفيرها من سوريا [1]

وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي في جانفي 2012 ، وكررت الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس السنة. [2]

ويعود تحالف قطر مع "الإخوان المسلمين" في سوريا إلى سنوات، وهو مكون أساسي "للمجلس الوطني السوري المعارض" الذي تراهن عليه قطر لإسقاط نظام بشار الأسد الذي سيضعف إيران، وهي مصلحة تدخل في إطار التفاهم الثلاثي السعودي- التركي- القطري الذي تأسس منذ 2009 ، هذا وتسعى قطر في حال نجاح تغيير النظام السوري، إلى تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري من الخليج عبر سوريا إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا دون المرور بمضيق هرمز القائم تحت السيادة الإيرانية[3].

لعبت قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة ماديا بالمال والسلاح، حيث أنفقت قطر ما يصل إلى ثلاثة مليار دولار على دعم المعارضة السورية المسلحة على مدى ثلاث سنوات وهو يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى، كما أن أمير قطر كان الزعيم الوحيد في المنطقة وخارجيا الذي دعا في وقت مبكر يناير 2012 إلى تدخل عسكري عربي بهدف إنهاء إراقة الدماء في سوريا، وكرر الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر2012 ، ويتخذ دعم قطر للحراك السوري الأشكال كلها تقريباً: الدبلوماسي والإعلامي والإنساني والمالي والعسكري، كما تُعتبر الدوحة العاصمة العربية الرئيسية المخصصة للقاءات أحزاب المعارضة السورية، وفي هذا الإطار طالب وزير الخارجية القطري- في مؤتمر أصدقاء

[1] عزمي بشارة،مرجع سابق ،ص 557

[2] عبد الرحمن اياس ، مرجع سابق

[3] فاطمة مساعيد ،مرجع سابق ، ص 44.

سوريا[1] الذي عقد في تونس في فيفري 2012 بمساعدة المعارضة وتقديم الدعم المادي لها، من خلال منحها أسلحة للدفاع، كما تحدث وزير الخارجية القطري في اجتماع أصدقاء الشعب السوري في باريس في ابريل 2012 عن استعداد الدول العربية لدعم الشعب السوري ماديا للدفاع عن نفسه[2].

أما المصلحة القطرية الخاصة فتتمثل في قطاع الطاقة السوري، إذ بالرغم من الاستثمارات القطرية الكبيرة في هذا القطاع خلال السنوات الماضية، إلا أن الدوحة تنوي التوسع أكثر بالاستثمار في حال تغيير النظام الحالي في سوريا، من خلال تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري عبر السعودية ومنها إلى سوريا وصولاً إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا بالنيابة[3].

فيما يتعلق بالأزمة السورية ذاتها، التزمت الجزيرة نسبيا الصمت خلال المرحلة الأولي من الحراك السوري تماشيا مع الموقف القطري الملتزم الحذر آنذاك، ولكن تزايدت حدة تغطية الجزيرة للأحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلدين، لدرجة أن قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق، ورغم تأكيد العاملين في القناة استقلالية سياستها التحريرية، فإن تكليف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة برئاسة القناة يوضح التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للأحداث الجارية[4]. ويمكن القول أن تغطية الجزيرة لأحداث الحراك السوري مرت بمرحلتين: الأولى مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي وكانت مع بداية الحراك وخلال الشهر الأول منه تقريبا حيث وجهت انتقادات كثيرة للقناة لعدم الاهتمام بتغطية أحداث الحراك السوري بنفس الأسلوب والطريقة التي غطت بها أحداث الحراك التونسي والمصري والليبي، أما المرحلة الثانية كانت بعد حوالي شهر من انطلاق الحراك السوري مع اشتداد وتصاعد الأحداث في سوريا

[1] Mehdi lazar ,Qatar :quelle stratégie régionale ? de l'influence a la puissance,op-cit.

[2] جواد بخشي ،"دور قطر في التطورات السورية –دراسة ثلاثية :المال والاعلام والتدخل العسكري "،**مجلة مختارات ايرانية** ، عدد ،(د.ت.ن)143 ،ص 76

[3] Mehdi lazar ,Qatar :quelle stratégie régionale ? de l'influence a la puissance,op-cit.

[4] مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة :السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية" ،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة:مؤسسة الاهرام ،عدد 187 ،(2012) ، ص 14.

وهنا بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة مع النقاش وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 32012 ، حيث استضافت قطر اللقاءات الموسعة والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، لمجموعات سورية مختلفة شملت المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقرا والذي انتخب رئيسه الجديد في الدوحة وأشرف على تشكيل منصة معارضة أوسع شملته. [1]

تواصل الانتقادات الموجهة لدولة قطر، والمتركِّزة أساسًا على أن قطر تحتاج لمراجعة توجهاتها الخارجية بعد رهاناتها الخاسرة خلال السنوات الماضية من الحراك، وعدم أخذ نظرية الاحتمالات بالاعتبار، بحسب بعض المحللين، وبالنظر إلى خسارة عوامل رهانها على جماعة الإخوان المسلمين في بلدان الحراك العربي بما فيها سوريا وعلى الرغم أن الحراك فتح الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت الحراك، لكنه أظهر بالوقت نفسه قدرات قطر المحدودة.

كما انتقلت قطر من إستراتيجية البقاء إلى إستراتيجية التوسع في ظل الحراك، وتجاهلت حقيقة وضعيتها، وهي أن الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية لا يتناسب مع جغرافيتها الضيقة وكتلتها السكانية المحدودة، أيضا سحب الحراك العربي من قطر من حيث لم تحتسب أهميتها للوساطة كطرف محايد في النزاعات الإقليمية بعد اصطفافها الجديد، ويعني اصطفاف قطر في محور إقليمي أياً كان كما أن قوتها الناعمة التي تبنتها على مدار عقد كامل واستثمرت فيها مبالغ طائلة ستتعرض إلى تحدي كبير، حيث أصبح معارضو الإسلاميين في بلدان الحراك ومنها سوريا بالنتيجة معارضين لقطر وأدوارها الجديدة[2]، ويعتبر بعض الباحثين أن فشل دور قطر في الأزمة السورية في إحداث تأثير مباشر أو بعيد المدى، كما فعلت في ليبيا في وقت سابق، إذ أظهرت التطورات التي حدثت في منتصف عام 2013 مدى تراجع الدور القطري، ليس في سورية وحسب بل أيضاً في أرجاء الشرق الأوسط كافة.

[1] محمد عارف محمد عبد الله ،"دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي الثورة المصرية نموذجا "،(مذكرة ماجيستر في التخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح نابلس ، طرابلس ، 2012)، ص ص 92-93

[2] فاطمة مساعيد ،مرجع سابق ،ص 44.

ففي ظل الصدام بين سلطة النظام القديم الراسخة وبين العديد من المجموعات الجديدة الناشئة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، أصبح واضحا أن ما من لاعب واحد يستطيع أن يتحكّم بوتيرة الأحداث أو باتجاهها، كما كشفت الصراعات السياسية المطوّلة والمعقّدة التي طبعت مشهد بعد الحراك العربي، عن حدود قدرات قطر، وفي غضون ذلك عكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة مدى اتساع رقعة الخلافات في المقاربات السياسية تجاه الإخوان المسلمين[1]

وقد تضمنت التقارير المسربة حول الدور القطري في الأزمة السورية، وفقا لمعهد أبحاث السلام في ستوكهولم والذي يتابع إمدادات السلاح إلى الداخل السوري وتهريبها عبر المعابر الحدودية لدول الجوار لاسيما المعابر التركية، أن قطر هي أكبر مصدر لإرسال السلاح إلى سورية حيث موّلت قطر أكثر من سبعين شحنة جوية للسلاح إلى سورية عبر الأراضي التركية منذ أبريل 2012 حتى غاية مارس 2013 وفي ظل المزيج من الضغط الإقليمي والدولي المتزايد على قطر، تم نقل غير رسمي لمسؤولية دول الخليج عن ملف سورية من قطر إلى سعودية في أبريل 2013 ، وقد عقدت لاحقا مفاوضات مضنية لتوسيع المجلس الوطني السوري في اسطنبول في مايو 2013، وهو هيئة تضمّ مجموعة من فصائل المعارضة، مع تركيز خاص على ضم تكتّل ليبرالي يرأسه ميشيل كيلو وتدعمه حكومات غربية وعربية، عكست هذه الإضافات محاولة تقودها السعودية للحد من تأثير الجناح السوري لجماعة الإخوان المسلمين (الذي تدعمه قطر) في المجلس من خلال توسيع عضويته وتركيبته. [2]

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية في السادس من يونيو 2007 م، أحداثا تعتبر هي الأدمى في تاريخ النضال الفلسطيني، حيث أدت تلك الأحداث إلى وجود حالة من الانقسام السياسي

[1] مصطفى اللباد ، "مرجع سابق

[2] Kristian coates ulrichsen ,Qatar and the arabe Springs :Policy drivers and régional implications ,op-cit

والاجتماعي بين شطري الوطن،ورغم أن هذا الانقسام لا يعتبر هو المرة الأولى في الصراع الداخلي بين الأطياف الفلسطينية.

لكنه ربما يعتبر هذه المرة الأصعب في تاريخ فلسطين، فمنذ عشرينات القرن الماضي شهدت فلسطين حالة من الانقسام السياسي، بين تيارات وجماعات فكرية وثقافية ونضالية داخل إطار الوطنية، تخللها موجات من الصراع والخلاف السياسي، وفي ثلاثينيات من ذات القرن ثارت الخلافات والصراعات ما بين (المجلسيون)الموالين للمجلس الإسلامي الأعلى[1]، والمعارضين لهم في العمل السياسي الفلسطيني، ومع صعود العمل الوطني الفلسطيني، ومنذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، ظهرت مجموعة من التيارات الوطنية المختلفة التي توزعت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والتي توزع بينها الناس حسب ظروفهم وعلاقاتهم؛ نتج عنها الكثير من الخلافات والاختلافات حتى ضمن الفصيل الواحد، ثم بعد ذلك نشأت وامتدت ما تسمى بالتيارات الإسلامية (الإسلام السياسي) في فلسطين ، ودارت واشتدت الخلافات بين التيارات التاريخية (الوطنية) والتيارات الصاعدة في العمل السياسي الفلسطيني.[2]

وبعد الانقسام السياسي في منتصف 2007، وانفراد حركة حماس بقطاع غزة، قامت إسرائيل بتشديد الحصار والإغلاق والعدوان على قطاع غزة وإتباع سياسة العقوبات الجماعية والفردية، مما كان له تأثيرات بالغة الخطورة على جميع الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، وحول حياة المواطنين في قطاع غزة إلى وضع أكثر بؤسا، إذ ازدادت معدلات الفقر وارتفعت نسب البطالة، وسوء التغذية، وارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق، وازدادت معدلات التضخم كما مارست الإدارة الأمريكية أقصى أنواع الضغوط السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية على حكومة حركة حماس، وفرضت عليها حصارا طال كل مؤسساتها، و ضغطت على كثير من الدول العربية والغربية لمقاطعة حكومة حركة حماس.

[1] توما ايميل،**جذور القضية الفلسطينية**.(دمشق: دار الجليل ،1984)،ص 18

[2] المرجع نفسه ،ص 18 .

وبناءً عليه واجهت الحركة والحكومة حصارا خانقاً تأثرت به حركة حماس وكل الشعب الفلسطيني إلى جانبها، لأن الحصار لم يفرض على حركة حماس فقط بل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والهدف من هذا الحصار هو حمل حركة حماس على القبول بالشروط الدولية، والاعتراف بإسرائيل وبشروط اللجنة الرباعية، لأن حركة حماس أعلنت موقفها بعدم الاعتراف بإسرائيل، وبأن المقاومة هي الطريق للوصول إلى الدولة الفلسطينية.[1]

لقد كان الموقف القطري تجاه قضية الحصار على قطاع غزة، أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره، ولقد استفادت قطر من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دوليا.[2]

إن الناظر للسياسة القطرية خلال الأعوام السابقة، يجدها في ظاهرها تقف وبشكل كبير إلى جانب المواقف الفلسطينية، وتميل إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، منددة بالعدوان والحصار الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني، حين قدمت الكثير من الدعم المادي للفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أنها في باطنها كانت تحمل الكثير من الأبعاد والمصالح القطرية، من خلال محاولة قطر إثبات وجودها في الساحة العربية، من خلال التدخل في الشأن الفلسطيني باعتباره الأكثر حساسية على الساحة العربية في ذلك الوقت وكانت الدوحة هي من سارعت للدعوة إلى قمة عربية طارئة، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008 م، ومطلع سنة 2009 م، أطلق عليها اسم)قمة غزة الطارئة(وأعلنت في القمة، إسهامها بمبلغ 250 مليون دولار لإعادة اعمار قطاع غزة وفي ردها على الاعتداء على أسطول الحرية في يونيو2010، الذي كان متوجهاً لكسر الحصار على قطاع غزة.

طالبت قطر بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، ووضع آليات محددة لفك الحصار، بعد الاعتداء الدموي على قافلة أسطول الحرية وفي خطوة تعتبر السابقة الأولى

[1] الوادية احمد ،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008 ".(رسالة ماجيستر،غزة جامعة الأزهر،كلية العلوم السياسية،2009) ، ص 143 .

[2] المرجع نفسه ، ص 143

لمسئول رسمي عربي منذ الانقسام الفلسطيني 2007، قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في أكتوبر 2012 م بزيارة قطاع غزة، حيث تعتبر هذه الزيارة تحديا للحصار الإسرائيلي، وبداية لكسر الحصار على فلسطين، ومن ناحية أخرى فإن هذه الزيارة ساهمت في تقديم الدعم الكثير لفلسطين المحتلة بعد العدوان الإسرائيلي ، حيث ان الحكومة القطرية قدمت من خلال هذه الزيارة الدعم المادي لإعادة إعمار قطاع غزة بتقديم مساعدات بلغت قيمتها 400 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. [1]

لكن المحللين اختلفوا بشأن تفسير الدلالات السياسية، التي حملتها زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقطاع غزة، ويعتقد أن من أبرز الدلالات السياسية التي حملتها الزيارة:

-أنها كسرت الحصار السياسي، والاقتصادي المفروض على قطاع غزة، خصوصا ان الأمير القطري هو الشخصية العربية الأبرز التي تزور قطاع غزة على هذا المستوى منذ تعرضه للحصار 2007

-حصول قطر على دور إقليمي فاعل في المنطقة، في ظل غياب مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا

-دعم حركة حماس، حيث اعتبر الدكتور إبراهيم أبراش: أن أهمية الزيارة تكمن في أبعادها السياسية، معتبرا أن تدشين المشاريع الاقتصادية لا يحتاج لزيارة رؤساء دول، وأن أمير قطر جاء ليستكمل ما قامت به الدوحة على مدار سنوات من رعاية ودعم حركة حماس، وتكريس الانقسام وتدل كثرة التفسيرات حول الزيارة القطرية، على النفوذ الاستثنائي الذي تمكنت قطر من مده في فلسطين وهذا النفوذ لم يأت فجأة، فحتى منتصف التسعينيات، كان موقع قطر في الوعي السياسي لمعظم الفلسطينيين ، يعكس بدقة إلى حد ما حجمها وكتلتها السكانية.[2]

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007 ،ص 319

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،لبنان :مركز الدراسات والاستشارات ،2010 ،ص 166.

من جانبه يرى جميل المجدلاوي أن الزيارة جاءت في إطار ابراز الصفة القيادية والتمثيلية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، وجعل الحكومة المقالة في قطاع غزة طرفاً موازياً لباقي مكونات الشعب الفلسطيني فيما يرى صالح زيدان أن الزيارة جاءت لتأكيد شرعية حركة حماس، مما يؤدي إلى ترسيخ وقيام دويلة في قطاع غزة منفصلة عن الجسم الفلسطيني.

من ناحيته فقد أشار خالد البطش إلى أن الزيارة تعتبر مفصلاً خطيراً في تعزيز الانقسام، ودورا قطريا مشبوهاً في تقسيم المنطقة، ومحاولة لتطوير حركة حماس، وجرها من محور المقاومة.[1]

من جهة أخرى يرى أحمد يوسف أن الزيارة كانت تحمل الكثير من المعاني، والمؤشرات الايجابية وأهمها هو أن عمقنا العربي والإسلامي ما يزل يختزن الكثير من الخير، وأن فلسطين ومعاناة أهلها لم تغب عن ضمير أمتنا، وأن قطر لم تبخل طوال مراحل الصراع عن تقديم كل الدعم والعون للمقاومة الفلسطينية والمؤسسات التعليمية والصحية، فيما يرى الباحث أن هدف الزيارة لا يبتعد عن الطموح القطري المتزايد مع التغييرات الحاصلة في العالم العربي، وخصوصاً دعم التيارات الإسلامية، التي استغلت الاحتجاجات في الدول العربية ووصلت إلى مواقع السلطة فيها.

كما جاءت هذه الزيارة أيضا من أجل زيادة عزلة سوريا وعزلها عن المقاومة وبأنها لم تصبح الراعي الوحيد للمقاومة، ولقد جعلت هذه الزيارة القطيعة بين حركة حماس ودمشق حاسمة ونهائية ومن جانب أخر فإن زيارة الأمير السابق لقطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة كانت مفعمة بالرمزية السياسية، باعتبارها الأولى لرئيس دولة عربية يزور قطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس منذ 2007، ومن شأنها أن تؤشر لمرحلة جديدة بالنسبة لحركة حماس التي يقاطعها المجتمع الدولي، كما أن الإعلان عن بدء مشاريع اعمار قطاع غزة في

[1] محمود سمير الرنتيسي ، المرجع نفسه، ص 149.

تلك الزيارة، قد حمل دلالات جمة صبت في مجملها لصالح تعزيز حكم حركة حماس ومنحها شكل من الشرعية.[1]

المطلب الثالث: فعالية القوة الناعمة لقطر في علاقاتها مع الدول العربية

1- العلاقات القطرية مع السعودية:

تقوم قطر ومنذ 1995 بانتهاج سياسة متأرجحة في علاقتها مع السعودية، كعلاقة دولة مع دولة ، وعلى الرغم من وجود صراع بين البلدين، فإن قطر تعارض بقوة سياسات السعودية إذا ما وجدت الظروف مناسبة لذلك، بينما تعارض أحيانا وتساندها أحيانًا، إذا ما وجدت هذه السياسات منسجمة مع تعاطي قطر مع الأحداث، أو تعرضت لضغط تصعب مقاومته، ، في 2002 سحبت السعودية سفيرها من الدوحة على خلفية تقرير بثته قناة الجزيرة حول مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود، ولم يتم إعادة العلاقات بين البلدين إلا في 2008، وقد أقدمت الرياض على سحب سفيرها من الدوحة تضامنًا مع أبو ظبي والمنامة 2014، ولكن قطر لم تقف في سياستها بالضد دائمًا من السعودية، فقد اتفق البلدان على العمل لإسقاط نظام بشار الأسد، ولكن سرعان ما افترق البلدان في دعمهما للفصائل المسلحة الإسلامية–السنية التي تشارك في الحرب السورية.

وقد دعمت قطر كذلك التدخل السعودي العسكري لقمع الحراك الشعبي في البحرين 2011 من خلال مشاركتها بقوة رمزية ضمن ما عرف بقوة درع الجزيرة، وشاركت قطر بقوة عسكرية محدودة قوامها ألف عنصر مع 200 عجلة مدرعة و30 طائرة أباتشي عمودية37 ضمن التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب في اليمن، وفضلا عن ذلك فقد انضمت قطر إلى ما أطلق عليه "مؤتمر دول التحالف ضد تنظيم داعش " الذي عقد في الرياض في شهر كانون الثاني 2017، وهو مظلة حاولت السعودية من خلالها تزعم جهد إقليمي ودولي عسكري لمواجهة تنظيم داعش وتنظيمات أخرى تعدها الرياض إرهابية من بينها تنظيم الإخوان المسلمين

[1] محمود سمير الرنتيسي، المرجع نفسه، ص 150.

وحـزب الله اللبنـاني، وقـد تبنـى الإعـلام القطـري خطابًـا طائفيًـا كـان ينسـجم كثيـرا مـع التوجهـات الطائفيـة السـعودية، ومـع اشـتداد سـعير الحـرب الأهليـة السـورية، وتصـاعد الخطـاب الطـائفي فـي المنطقة، وفي محاولتها لتهدئة الأمور ، والدخول على الخطاب الطائفي .

حاولـت قطـر مناغمـة هـذا الخطـاب، ولاسـيما أن السـعودية كانـت تسـتأثر بـه سـنيًا؛ إذ ألقـى الشـيخ القرضـاوي خطابًـا طائفيًـا مشـحونًا فـي مـؤتمر عقـد لـ"نصرة شـعب سـوريا" فـي الدوحـة 2016 "، وقـد وصـف حـزب الله بأنـه "حـزب الشـيطان"، وأن فكـرة التقـارب مـع الشـيعة تصـب لصـالح الشيعة ولا يستفيد السنة منها شيئا[1]

2- العلاقات القطرية مع مصر

مـرت العلاقـات السياسـية المصـرية – القطريـة بـالكثير مـن الشـد والجـذب خـلال حـراك 25 ينـاير ومـا تلاهـا، حيـث اتسـمت العلاقـات بـين البلـدين قبـل حـراك ينـاير بالتنـافس السياسـي، خاصـة وأن قطـر حاولـت انتـزاع دور مصـر الإقليمـي فـي قضـية فلسـطين، وبـالرغم مـن ذلـك ظلـت العلاقـات مسـتمرة ووطيـدة بـين البلـدين، لكـن الخلافـات وصـلت أسـوأ مراحلهـا أوائـل عـام 2009، عقـب العـدوان الإسـرائيلي علـى غـزة ودعـم أميـر قطـر لحركـة حمـاس التـي كانـت علـى علاقـة متـوترة مع نظام مبارك.

عبـرت قطـر عـن موقفهـا منـذ اللحظـات الأولـى لقيـام حـراك 25 ينـاير 2011، مبديـة احترامهـا لرغبـة الشـعب المصـري فـي التغييـر، واحترامهـا لمطالبـه المشـروعة بتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، وإطـلاق الحريـات فـي كافـة المجـالات الحياتيـة، ولـم تصـطف قطـر مـع الـدول الداعمـة للنظـام السـابق، ولـم تقـف علـى الحيـاد بـل كانـت مـع موقـف ثـورة الشـعب، وظهـرت حماسـتها بعـد

[1] عبد الله عبد الامير ،**الصراع السعودي القطري : الأسباب والنتائج والمحتملة** . (بغداد :مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2017) ، ص 24.

تنحي مبارك لإعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة كالتمهيد لتفعيل اللجنة العليا المشتركة برئاسة وزراء البلدين[1].

استبقت قطر جميع الدول العربية في رد فعلها تجاه تنحي الرئيس المصري السابق "حسنى مبارك" ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث قال الديوان الأميري في قطر أن هذه "خطوة إيجابية وهامة"، وجاء بيان للديوان الأميري كالتالي: "تابعت دولة قطر باهتمام بالغ تطورات الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية الشقيقة وإذ تعبر عن احترامها لإرادة الشعب المصري وخياراته، فإنها تحيي الدور الكبير والهام للقوات المسلحة المصرية في الدفاع عن مصر والامة العربية ومصالح الشعب المصري، ودولة قطر إذ تضطلع لاستعادة مصر دورها القيادي في العالم العربي والاسلامي ودعم ومناصرة قضايا الامتين العربية والاسلامية، فإنها تؤكد حرصها على علاقات متميزة مع جمهورية مصر العربية والعمل على تنميتها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الشقيقين[2]

3- الإستراتيجية القطرية في التعامل مع الحصار المفروض عليها

وضعت الظروف التي أعقبت فرض الحصار، في 5 يونيو 2017، الدبلوماسية القطرية أمام تحِدّ كبير، هدفه الأساسي التحرك في اتجاه احتواء وإفشال لمحاولات دول الحصار عزل قطر دبلوماسيًا وسياسيًا، وتعطيل محاولات الاستفراد بها عبر إلصاق تهمة تمويل الإرهاب ودعمه بها.

كما سعت قطر لشرح موقفها الداعي إلى حل الأزمة عبر الحوار، والكشف عن تداعيات الحصار إنسانيًا وتقويضه أخلاقيا وسياسيًا. وسعت قطر أيضا، إلى إنشاء شبكة من التحالفات الهادفة إلى ردع دول الحصار عن القيام بإجراءات إضافية ضدها وإقامة شراكات اقتصادية بديلة تساعدها على تجاوز أثار الحصار ونتائجه، وقد تبنت الدبلوماسية القطرية

[1].اسماعيل مصطفى محمد دلول،"العلاقات المصرية القطرية في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية 2011-2016." (رسالة ماجيستير، غزة ،2016)، ص ص 103-104

[2] المرجع نفسه ، ص 104

خلال الأزمة إستراتيجية مبنية على التحرك السريع في كل الاتجاهات، لتحقيق هذه الأهداف، قادها الأمير تميم بن حمد آل ثاني، ووزير خارجيته محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، تفاعلت قطر فورا مع الجهود الكويتية، وتعاملت معها إيجابيًا، فزار أمير قطر الكويت، بعد اختراق وكالة الأنباء.

ومع تحول المساعي الكويتية لاحتواء الأزمة لوساطة دبلوماسية تستهدف إنهاء أزمة الحصار وإعادة العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها، أمنت قطر كل وسائل إنجاحها، وقد بدا ذلك واضحا في تغطية الإعلام القطري الهادئة للهجمات الإعلامية العنيفة التي استهدفت قطر وحكومتها وشخص الأمير والعائلة الحاكمة، واستمر الموقف القطري محاولا إنجاح الوساطة الكويتية بعد ذلك؛ فكان أمير قطر هو الحاكم الخليجي الوحيد الذي لبى دعوة أمير الكويت لحضور القمة الخليجية التيُ عقدت في 5 ديسمبر 2017، حمل تفعيل الاتفاقية الدفاعية بين تركيا وقطر في مضمونه رسائل عديدة داخلية وخارجية، لكن هذه الخطوة جاءت حاسمة في مفعولها السياسي، وأعادت خلط الأوراق في مشهد الأزمة على نحو كامل؛ فدخول لاعب إقليمي مهم، مثل تركيا، على خط الأزمة أربك حسابات دول الحصار ومساعيها الرامية إلى عزل قطر إقليميًا تمهيدًا لعزلها دوليًا [1] .

كانت أولى الإجراءات الدبلوماسية والسياسية هي سحب ورقة "تمويل الإرهاب" من التداول السياسي، وقد توافر اقتناع مبكر لدى الدبلوماسية القطرية بوجود خلاف جوهري تجاه الأزمة الخليجية بين الرئيس ترامب، المنحاز إلى صفقاته المالية والمبالغ الكبيرة التي حصل عليها بعد قمة الرياض، والمؤسسة الأميركية ممثلة بوزارتي الخارجية والدفاع التي خشيت من تعريض المصالح الأميركية في الخليج للخطر، في حال مسايرة أحد أطراف الأزمة ضد الآخر. ومن باب سد الذرائع، وقعت قطر، في 11 يوليو 2017، مذكرة تفاهمّ مع الولايات المتحدة بخصوص محاربة "تمويل الإرهاب" ، ثم بدأت الدبلوماسية القطرية، من خلال عمل دؤوب

[1] عام على الازمة الخليجية:كيف نجحت قطر في هزيمة الحصار".**تحليل سياسات**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،(يوليو 2018) ،ص08

لـوزير الخارجيـة، حراكـا دبلوماسـيًا مضـادًا، هدفـه إخطـار القـوى الدوليـة بالآثـار المترتبـة علـى الأزمـة مـن جهـة، وتفنيـد ادعـاءات دول الحصـار واتهاماتهـا تجـاه الدوحـة مـن جهـة أخـرى. نجحـت قطر بطريقة غير مباشرة في إقناع بعض الدول المقاطعة بالعودة عن خطواتها.

اسـتطاعت الدبلوماسـية القطريـة تحقيـق نتـائج ملموسـة، ، ذلـك أن أميـر قطـر قـد بـدأ فـي 15 سـبتمبر 2017، زيـارة رسـمية لكـل مـن ألمانيـا وفرنسـا تباعـا رفضـت خلالهمـا كلتـا الـدولتين نهـج العقوبـات وسياسـات الحصـار المفروضـة علـى قطـر. ثـم زار الـرئيس الفرنسـي الدوحـة فـي 7 ديسـمبر 2017 ،وطالـب برفـع الحصـار عـن قطـر، ثبطـت الدوحـة محـاولات السـعودية لحـث دول مثـل الصـومال، والسـودان، والمغـرب، علـى قطـع علاقتهـا الدبلوماسـية مـع قطـر، بـل إنهـا نجحـت فـي إقنـاع بعـض الـدول المقاطعـة بـالتراجع عـن خطواتهـا، كمـا جـرى مـع السـنغال التـي أعلنـت عـودة سـفيرها إلـى الدوحـة فـي 2017/08/21 وذلـك بعـد أن دعتـه للتشـاور فـي 2017/07/07 ، وافتتحـت 24 سـفارة جديـدة لهـا فـي غانـا؛ سـاحة الصـراع الدبلوماسـي الرئيسـة بـين قطـر ودول الحصار كانت في الولايات المتحدة.[1]

نجحـت فيهـا قطـر فـي تقـديم الـدلائل والبـراهين علـى نيـة هـذه الـدول فـي تشـويه صـورة قطـر، واتهامهـا بـدعم الإرهـاب، لأسـباب تتعلـق بالسياسـة الخارجيـة القطريـة. ولـذلك لـم يجـد البنتـاغون مانعًـا مـن الموافقـة علـى صـفقة شـراء قطـر لطـائرات مقاتلـة مـن طـراز "إف 15 "بقيمـة بلغـت 12 مليـار دولار، فـي اتفاقيـة وقّعهـا وزيـر الـدفاع الأميركـي جـيمس مـاتيس مـع نظيـره القطـري خالـد العطيـة فـي واشـنطن 14 يونيـو 2017، كمـا أعلنـت كـل مـن قطـر والولايـات المتحـدة عـن بـدء الحـوار الإسـتراتيجي القطـري – الأميركـي فـي 30 ينـاير 2018 فـي واشـنطن، وقـد ارتكـز هـذا الحـوار علـى تعزيـز العلاقـات الاقتصـادية والأمنيـة، حتـى أن ترامـب اسـتقبل أميـر قطـر مـرتين خـلال عـام الحصـار المـرة الأولـى فـي 20 سـبتمبر 2017 علـى هـامش اجتماعـات الجمعيـة العامـة

[1] عام على الازمة الخليجية، المرجع نفسه، ص 09.

للأمم المتحدة ، والثانية في زيارة رسمية لأمير قطر إلى الولايات المتحدة في 10 أبريل 2018، أشاد فيها ترامب بدور قطر في مكافحة تمويل الإرهاب.[1]

المبحث الثاني: دور القوة الناعمة في علاقات قطر مع القوى الإقليمية والدول الكبرى

تنتهج قطر في علاقاتها الخارجية القوة الناعمة خاصة مع كبرى الدول مثل تركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية حيث تم توظيف أدوات القوة الناعمة وخاصة الأداة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والإعلامية حيث تم توظيف الأداة الإعلامية من خلال التغطية الإعلامية أما سياسيا فقد تم توظيف أسلوب الوساطة السياسية بالإضافة إلى إقامة تحالفات وغيرها من الأدوات .

المطلب الأول: العلاقات القطرية الإيرانية

يتطلب فهم السياسة الخارجية لقطر في هذه الفترة الانتباه إلى انتهاجها لإستراتيجية البقاء، حيث أن جزءا كبيرا من حقولها للغاز الطبيعي تقع على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد إلى الحدود البحرية مع إيران، هذا الوضع اقنع قطر بأن تتبنى توجها غير صدامي فيما يتعلق بإيران لكي تضمن التدفق السلس للغاز حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها، أو بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، حيث انتهجت قطر واحدة من أكثر السياسات الخارجية ابتكارا في المنطقة من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه، ولعل المتغيرات الدولية الخاصة بانهيار الاتحاد السوفييتي وما تلاها من أحداث سواء على حرب الخليج الثانية وأحداث سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة كانت من

[1] عام على الازمة الخليجية، المرجع نفسه ، ص ص 09 -10

المعطيات التي رسمت العلاقة بين قطر وإيران وأثرت في مجرياتها من تاريخ 2001 وحتى 2015 يمكن تناوله فيما يلي :

-انهيار الاتحاد السوفييتي وأحداث سبتمبر واثر ذلك على العلاقات الإيرانية القطرية في أوائل التسعينات فرض انهيار الاتحاد السوفييتي على إيران قدرا من درجات الواقعية في سياستها الخارجية، وان كان لا يعني تغييرا كليا، حيث شعر الجوار الإيراني بقدر من التغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا التغيير حمل معه شيئا من التذكير بأن إيران ذات الخطاب القومي -في إشارة للحركة الإصلاحية برئاسة الرئيس محمد خاتمي -لا تقل في تحديدها لمصالح جوارها العربي عن إيران ذات الخطاب الديني غير البعيد عن المذهبية، وزاد من مخاوف جيرانها الجهود المبذولة في أواخر القرن العشرين للتقارب بين واشنطن وطهران، والمباحثات السرية التي كانت تجري لكسر الجمود في العلاقات بين البلدين، والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001.[1]

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية بصفة عامة ومع قطر بصفة خاصة على أسلوب المبادأة وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك وكان ذلك نابعا من الحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول مثل نظرية امن الخليج الإيرانية وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة من خلال القضاء على الخلافات الحدودية والمذهبية والعرقية والإيديولوجية، وتبلور الاهتمام المشترك بين إيران وقطر في هذه الفترة في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية بما يهدف إلى تنشيط المبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة.

[1] مفتاح الحسوني الجمل،"مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية" .**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،مجلد 08 ،عدد 02 ،(2017) ،ص 11 .

تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار المنظمات والهيئات السياسية العالمية كمجلس الأمن وفي الوقت الذي عصفت فيه أحداث 11 سبتمبر 2001 بالعلاقات الأمريكية العربية، وسمحت واشنطن لنفسها بالتدخل حتى في النظم التربوية لبعض الدول العربية، خرجت إيران بشكل الدولة التي طالما عانت من الإرهاب وأنها الدولة التي تساعد ما يعرف بالمجتمع الدولي على التخلص من كل حركات التطرف ضمن ما يسمى بالحرب على الإرهاب ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تحقق لإيران انجازان كبيران ضمن تلك الحرب المسماة بالحرب على الإرهاب وهما: التخلص من نظام طالبان في أفغانستان في العام 2001، ثم التخلص من النظام السياسي في العراق في 2003 وفي نفس السياق ضمنت تشكل حكومات ليست فقط غير معادية لإيران، بل حكومات فتحت الأبواب للإنتاج الاقتصادي الإيراني المحاصر لكي يتم تصديره ويتحول إلى مليارات من الدولارات التي يعود أثرها على الاقتصاد الإيراني من هذه الحكومات الحكومة القطرية في الخليج[1].

لقد غيرت التطورات الدولية من سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج، وأعطت دلائل متزايدة على أن النظرة إليها على أساس أنها دولة قائمة على الإيديولوجية (نشر المذهب الشيعي) لم تكن دقيقة، الأمر الذي ربما يدفع اللاعبين الإقليميين إلى الاستفادة من هذا التطور في إعادة قراءة سياسات إيران الإقليمية وهذا ما شكل طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية وتتسم العلاقات الخليجية الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد، والذي قد يصل إلى حد التناقض ،ففي الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن التباينات الحادة بين إيران و دول المجلس بشأن عدد من القضايا منها امن دول الخليج، بالإضافة إلى الوضع العراقي .

[1] حسام حمدان،قطر وايران علاقات متميزة على ضفتي الخليج.مقال متحصل عليه من الرابط:
www.aljazeera.net/ur/exers/8c14ec38-c946-41fa-8. بتاريخ 2022/03/16

بالرغم من ذلك نجد أن التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية الستة يشهد تزايدا واضحا مقارنة بعلاقات إيران التجارية بدول أخرى، فضلا عن كثافة التفاعلات السياسية التي شهدت مزيجا غير عادي من حالات المد والجزر، وقد شهدت الفترة الأخيرة مزيدا من التدهور الحاد بالنسبة لعلاقات إيران بالمجتمع الدولي ككل خصوصا بعد إعلان إيران استئنافها تخصيب اليورانيوم، وفشل المفاوضات الأوروبية الإيرانية في التوصل إلى حل سلمي لتلك الأزمة والتي ترى فيها الولايات المتحدة تهديدا لأمنها ومصالحها في منطقة الخليج العربي، على الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني، والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الستة لم تحاول أن تتخذ موقفا علنيا يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي.[1]

المطلب الثاني: العلاقات القطرية الأمريكية

على الرغم من أن معظم تبادلات قطر التجارية تتركز مع أوروبا واليابان، فإن العلاقات الاقتصادية بين قطر والولايات المتحدة تحقق تقدمًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث بلغت قيمة الصادرات الأميركية إلى قطر خلال 2014: 53 مليار دولار كما تنشط شركات أميركية متعددة الجنسية مثل فرع اوكسيدونتال و ايكسون موبيل وبتروليوم في تطوير صناعة البترول والغاز القطرية، حيث تتعاون شركة ايكسون موبيل مع فرع من شركة قطر للبترول في بناء محطة ضخمة لغاز الميثان تعرف بالممر الذهبي جولدن باس وذلك على ساحل تكساس، كما أن الغرفة التجارية الأميركية في قطر قد بدأت أعمالها بالدوحة خلال فبراير 2010، بوصفها أول غرفة تجارية أجنبية تتأسس في البلاد، حيث سُجِّلت كمؤسسة خاصة ذات نفعٍ عام، بمعنى أنها منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح ولا تُعنى بالسياسة، وإنما تهدف إلى تشجيع الفهم والتعاون المتبادل بين قطر والولايات المتحدة في مجالات التجارة والاستثمار.

[1] مفتاح الحسوني الجمل، مرجع سابق ، ص ص 15-16 .

وعلاوةً على ذلك، تستضيف قطر عددًا من المؤسسات الأميركية الرئيسة والرائدة في المجال الأكاديمي، منها فروع لستِّ جامعات أميركية مرموقة في المدينة التعليمية، وتهدف هذه الجامعات إلى بناء جسور الحوار والثقة بين الثقافتين وتتطلع إلى تدريب جيل جديد من النخب العربية والغربية لتشجيع فهم أفضل ولتأهيل مجموعة من القادة الذين يمكن أن يحملوا رؤية مشتركة في المستقبل، وبذلك تحاول المدينة التعليمية في قطر أن تقلِّل في نهاية المطاف من الفجوات الاقتصادية والثقافية والفكرية، وأن تجد لغة عالمية مشتركة للجميع، وتمهِّد هذه البنى التحتية الاقتصادية والثقافية والأكاديمية الطريق لتقوية الأواصر بين البلدين وتسمح لكليهما بأن يعزِّزا علاقاتهما ويخططا للمضي قدمًا نحو مستوى عالٍ من الاحترام المتبادل وتكوين شراكة استراتيجية حقيقية.

يمكن لقطر أن تُقدم عونًا للولايات المتحدة الأميركية فيما يتصل بالعديد من القضايا الإقليمية والدولية، ذلك أن قطر تجمع قدرًا كبيرًا من الخبرة، والمصداقية، والمهارات، والقدرة على التعامل مع العديد من الأطراف على قدم المساواة، فضلًا عن مساعدة الخصوم للوصول إلى حلول شاملة تعكس تماسك وتوافق الفاعلين المعنيين لقد برعت القيادة القطرية في مجال الوساطات واستثمرت لأجلها الكثير من الموارد، ففي خلال العقدين الماضيين توسطت قطر بين الفرقاء في لبنان وليبيا وفلسطين والسودان واليمن وغيرها من الدول، كما يُبقي الدبلوماسيون القطريون على اتصالات مستمرة مع اللاعبين الرئيسيين في كل من أفغانستان ومصر والعراق وسوريا، وهي مناطق صراع يحتاج فيها الأميركيون إلى الكثير من الفهم العميق[1].

فعلى سبيل المثال تستضيف قطر قادة حركة المقاومة الإسلامية(حماس)، وتم افتتاح مكتب ارتباط لحركة طالبان في الدوحة، وأبقت السفارة السورية أبوابها مفتوحة على أراضيها حيث منحت قطر الصفة الدبلوماسية لممثل الائتلاف الوطني السوري المعارض، واستضافت طارق الهاشمي، نائب الرئيس العراقي السابق وأحد الفاعلين المؤثرين في العراق، سيكون من

[1] غسان شبانة، **قطر والولايات المتحدة الامريكية نحو شركة جديدة** ،(مركز الجزيرة للدراسات،09 مارس 2015)، ص ص 04 -05 .

الممكن للولايات المتحدة أن تستفيد بقدر كبير من "القوة الناعمة" لقطر وأن تأخذ على محمل الجد عرض أميرها للشراكة.

الإدارة الأمريكية بإمكانها الاستفادة كثيرًا من خبرة قطر المتراكمة ومعرفتها الواسعة في مجال حلِّ النزاعات والعلاقات الدبلوماسية، غير أن القيادة القطرية في علاقاتها مع الولايات المتحدة لا تطالبها بأن تتولى زمام الأمور؛ حيث أوضح الأمير تميم ذلك بقوله "سأكون صادقًا معكم، يجب علينا أن لا نعتمد على أميركا؛ فعلى الدول العربية أن تقوم بعملها، ثم نسأل الأميركيين –إن احتجنا للمساعدة– أن يساعدونا على حل مشاكلنا"، وهو موقف سياسي يمثل اختلافًا عن المواقف التقليدية للعديد من الدول والقادة في المنطقة الذين اعتادوا الاعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة في تحمل المسؤولية والتدخل وحلِّ النزاعات.

ومع ذلك، فإن قطر على استعداد لأن تأخذ زمام المبادرة وتشارك بفاعلية على صعيد المنطقة والعالم ،تحتاج الولايات المتحدة الأميركية لمساعدة قطر في تشكيل الناتج السياسي الذي ما زال يتطور بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة في أعقاب ما بات يُعرف بالأزمات العربية التي انطلقت شرارتها في أواخر العام 2010 فبإمكان قطر أن تلعب دورًا بنَّاءً من خلال تكوين شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الإقليميين، من أجل التأثير في الأحداث وتشكيلها وإعلان بداية فترة من الاستقرار ومنع الانهيار الكامل للعديد من الدول، وذلك بسبب المصداقية التي تحظى بها قطر لدى صنَّاع القرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أن قطر أظهرت شجاعةً في استعدادها للتصدي وعدم الإحجام عن اتخاذ موقف ضد أي دولة في المنطقة تهدد سلامة وأمن شعبها.[1]

وعلى سبيل المثال، عارضت قطر بشدة الطريقة التي ردَّ بها النظام السوري على مواطنيه المدنيين مع إدراكها بأن ذلك سيهدد علاقاتها مع إيران؛ البلد الذي يشاركها قدرًا كبيرًا من احتياطياتها من الغاز الطبيعي في حقل الشمال، كما نفَّذت قطر قرار الجامعة العربية وشاركت في تحالف تم تشكيله بقرار من مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين الليبيين على

[1] غسان شبانة، المرجع نفسه، ص 06.

الأرض[1]، ومن هنا تقدم قطر نفسها بوصفها استثناءً وفاعلًا مستقرا يمكن الوثوق به في منطقة فيها الكثير من الحقائق التي تبعث على القلق عليه، يبقى ممكنًا تشكيل شراكة جديدة بين الولايات المتحدة وقطر تستند إلى التبادلية والاحترام والامتيازات والمنافع المشتركة من أجل الوصول إلى الحصيلة التي يرجوها الطرفان والمتمثلة بالمساواة والعدالة والاستقرار للجميع رغم ذلك، فإنه من المؤسف أن تهدف بعض الأطراف الأميركية على تقويض العلاقة الأميركية-القطرية في مكافحة الإرهاب.

حيث يفضِّل البعض رؤية قطر من منظور ضيِّق انطلاقًا من امتلاكها مخزونًا ضخمًا من الطاقة ، غير أن كلتا المقاربتين لا تعكسان فهمًا عميقًا للدور المهم الذي تلعبه قطر في الشرق الأوسط، فضلًا عن أنهما لا تكشفان عن حقيقة التحديات التي تواجهها وأهمية وجود رؤية عملية ومستقرة، علاوة على وجود دولة فاعلة يمكن الوثوق بها في هذه المرحلة مثل قطر من أجل أن تشارك الآخرين خبرتها في حلِّ النزاعات وأن تسهم في صناعة السلام ، ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تنأى بنفسها عن أولئك الذين يتهمون دولة قطر بدعم التطرف والعنف والإرهاب، ومثال ذلك ديفيد كوهين، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، الذي قال: "لا تُعدُّ إيران الدولة الوحيدة التي تُموِّل المنظمات الإرهابية، فقطر تدعم حماس، وغيرها من المجموعات المتطرفة في سوريا وينبغي على الولايات المتحدة أيضًا أن تضع حدا لهذه التصريحات غير المسؤولة لتتمكن قطر من الاستمرار في دورها كلاعب إقليمي غير تقليدي.

فالدور الذي تقوم به قطر يستحق الثناء والتشجيع لتبقي القنوات مفتوحة مع اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، أما مطالبة قطر بأن تستغل علاقاتها مع أي حزب أو منظمة أو أي طرفٍ آخر فهو يكشف عن قِصَر في النظر ويهدد طبيعة دورها، كما يقيد حريتها وإسهامها في إحلال السلام وضمان الحوار البنَّاء على صعيد العالم.[2]

[1] المرجع نفسه ، ص ص 05 -06 .

[2] المرجع نفسه ، ص 07

المطلب الثالث: العلاقات القطرية التركية

قـرأت قطـر التغيـر فـي السياسـة الخارجيـة التركيـة وسـعت للتقـارب معهـا، حيـث أسـس الأميـر حمـد بـن خليفـة أل ثـاني منـذ توليـه الحكـم عـام 1995 فـي قطـر سياسـة خارجيـة جديـدة مسـتقلة عـن السـعودية ومنفتحـة علـى الشـرق الأوسـط، وقـد سـعى إلـى لعـب دور منـافس وكبيـر للـدول وفـي سـبيل ذلـك عـزز العلاقـة مـع الولايـات المتحـدة كقـوة دوليـة كبـرى ومـع تركيـا كدولـة إقليميـة كبـرى، والتـي أجـرى زيارتـه لهـا فـي ديسـمبر 2001 لتعزيـز العلاقـة وبـدء علاقـة جديـدة خاصـة مـع انطـلاق حـزب العدالـة والتنميـة فـي أوت 2001 وتوليـه الحكـم فـي الـبلاد بعـد فـوزه الكبيـر فـي انتخابـات نـوفمبر 2002، وقـد شـهدت الفتـرة الأخيـرة تأسـيس الحـزب وتوليـه الحكـم فـي تركيـا، حيـث سـعت لتعزيـز العلاقـة لتشـمل ملفـات التعـاون المشـتركة كافـة، لـذا عقـد زعيمـا البلـدين العديـد مـن القمـم خـلال زياراتهمـا المتبادلـة، لتقليـل العقبـات كافـة أمـام تقـارب البلـدين، وتطـوير العلاقة وصولا للشراكة الإستراتيجية ، ومن بين العوامل التي تؤثر في العلاقات بين البلدين :

-الصـداقة الشخصـية بـين أردوغـان والشـيخ حمـد بـن خليفـة آل ثـاني وابنـه الأميـر تمـيم وقـدرتهم علـى التـأثير بشـكل كبيـر فـي صـناعة السياسـة الخارجيـة لبلـديهما بحكـم الصـلاحيات الدسـتورية مـن ناحية وحضورهم وقدراتهم الشخصية

-اخـتلاف مؤسسـات صـنع القـرار وآلياتـه فـي كـل مـن أنقـرة والدوحـة تبعـا للنظـام السياسـي المعمـول بـه فـي هـذين البلـدين ففـي الوقـت الـذي تتبـع فيـه تركيـا نظامـا جمهوريـا ديمقراطيـا تتبـع قطـر نظامـا وراثيـا حيـث تـؤثر المكونـات السياسـية المختلفـة فـي تركيـا كونهـا بلـدا تعـدديا علـى صـناعة القـرار وتوجهـات السياسـة الخارجيـة بينمـا لا يتـوفر ذلـك فـي قطـر وبالتـالي تتمتـع الجهـات التنفيذيـة فيهـا بقدرة اكبر على صناعة القرار على المستوى الداخلي والخارجي[1]

[1] صادق عبد الله الشيخ عيد ، **العلاقات التركية القطرية السياسة الخارجية والامن الاقليمي 2002-2020** .(قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2021) ، ص 63 .

-حاجة قطر الماسة إلى حليف إقليمي، لذا سعت قطر للتوازن في علاقاتها الإقليمية ففي مقابل دول الخليج الكبيرة كالسعودية الإمارات تحتاج إلى شريك إقليمي كبير كتركيا فلم تنس القيادة القطرية محاولة الإطاحة بالأمير في 1996 كما أكد قرار سحب السفراء في 2014 وحصار قطر 2017 صحة توجه قطر نحو تركيا كشراكة إستراتيجية تدعم الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل اختيار قطر لتركيا خيارا عقلانيا.

-اختلال الميزان الديمغرافي بين تركيا وقطر حيث يختلف البلدان في عدد السكان والمساحة الجغرافية وهذا ما شكل تحديا أمام أنقرة في ظل منافسين كثر لقطر يفوقونها في عدد السكان والمساحة الجغرافية بكثير كالسعودية ومصر وغيرهما.

حيث أدرك صناع القرار في كل من تركيا وقطر أهمية تطوير العلاقات الثنائية عل كافة المستويات لتحقيق التكامل بينهما وللتعاون في الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك لذلك شهدت الأعوام التالية زخما غير مسبوق بين الجانبين عبر مأسسة العلاقات بإنشاء لجنة إستراتيجية عليا تشرف على المجالات كافة في العلاقات الثنائية وهذا ما أكده تصريح السفير القطري في تركيا سالم بن مبارك أل شافي "ما أنجز بعد عام 2013 على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين يفوق كل ما أنجز سابقا" وحول أسباب تطور العلاقات الثنائية بين تركيا وقطر أكد احمد داود اوغلو رئيس وزراء تركيا السابق "ان الجانبين يتمتعان بعلاقات ممتازة وقوية في كافة المجالات ويمتلكان رؤية مشتركة حيال القضايا كافة في المنطقة وأن ذلك احد أهم الأسباب التي تقف وراء تطور العلاقات بصورة سريعة وعميقة في السنوات الاخيرة "

وكحصيلة للتعاون التركي القطري منذ اواخر 2014 وخلال السنوات الستة عقد زعيما البلدين 28 قمة وستة اجتماعات للجنة الاستراتيجية العليا وعشرا الاجتماعات التحضيرية بين الوزراء والمسؤولين من البلدين نتج عن هذه اللقاءات توقيع اكثر من 60 اتفاقية في مختلف المجالات[1].

[1] المرجع نفسه ، ص 64 .

المطلب الرابع: العلاقات القطرية الألمانية

حسب المعطيات التي أفرزتها التحركات الألمانية تجاه منطقة الخليج وقطر خلال المرحلة الماضية، فإن هناك مجموعة من الأولويات التي تحدد موقف وسياسة ألمانيا تجاهها:

أ- أهمية دعم الاستقرار السياسي؛ وذلك لأسباب عدة في مقدمتها ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والسياسية، إذ أن زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة المهمة والحيوية، قد يكون له آثار سلبية وضارة على الاستقرار العالمي والأوروبي؛

ب- التكيف والتناغم المجتمعي مع التغيرات الجذرية التي حصلت في الشؤون الدولية، وذلك من خلال تقديم الدعم للمجتمعات الإنسانية في مجال التكيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة التبادلات والتغيرات الكبيرة التي حصلت في الشؤون الدولية، لاسيما تلك التي تتعلق بالهجرة غير الشرعية وتبعاتها وافرازاتها، والأسباب الحقيقية لتنامي الإرهاب والتطرف والعنف.

ت- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، إذ إن التفجيرات والعمليات الإرهابية التي شهدها العالم وأوروبا وألمانيا خلال المرحلة الماضية، اثبتت وبشكل لا يقبل الشك بأنه ليس هناك منطقة بمأمن من العمليات الإرهابية؛ ولأن الأوروبيون والألمان قلقون اليوم من أن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يمكن أن تشكل قاعدة لتصدير الجماعات الإرهابية المتطرفة والشديدة الخطورة إلى الدول الأوروبية، الأمر الذي يتطلب تعاوناً أكثر مع الدول الشريكة والحليفة لاحتواء وتطويق خطر الإرهاب الذي يشكل اليوم خط ا رً متنامياً على الأمن والاستقرار الدوليين.[1]

ج- العمل الجاد على منع بعض الدول من الحصول على التقنية التي تمكنها من تصنيع الأسلحة النووية، وفي مقدمة هذه الدول ايران، التي وعلى الرغم من امتلاكها لعلاقات اقتصادية جيدة مع ألمانيا، إلا أن الموقف الألماني واضح من قضية امتلاكها للبرنامج النووي؛ لأن نجاحها في هذا المسعى يمكن أن يؤثر على توازن القوى الإقليمية في المنطقة، فضلاً عن

[1] المرجع نفسه، ص 65.

الجهود الرامية لتحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وهو ما يعد من أولويات سياسة ألمانيا الدولية[1]

د- تحقيق امن مستدام لدولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الغربية عامة وألمانيا بخاصة (اسرائيل)، من خلال الوصول إلى حلول سلمية ودائمة على أساس الدولتين، فألمانيا تاريخياً تقدم كل أشكال الدعم لإسرائيل واتخاذها لكل التدابير الكفيلة بحماية أمنها ووجودها، إلا أنها في الوقت نفسه تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ومن بينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعيش بسلام واستقرار.

هـ- توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع بلدان المنطقة، إذ تتفق معظم حكومات بلدان المنطقة مع قطاع رجال الأعمال والمستثمرين على أهمية وجود تعاون مشترك عالي المستوى

و- توفير امن الطاقة في ألمانيا وأوروبا، وعلى الرغم ان ألمانيا لا تستورد احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج العربي، إلا أن هذه النسبة يمكن أن تزداد خلال المرحلة القادمة في ظل وجود رغبة بتنويع واردات الطاقة وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية والتي تمثل روسيا في مقدمتها.

ي- الحفاظ على مصالح شركات السلاح والمعدات الدفاعية والحربية، وتوفير البيئة المناسبة للحفاظ على تنافسيتها المفترضة مع باقي الشركات وعلى نسبة الأرباح التي تجنيها من عقود التسليح مع دول الخليج.[2]

1- العلاقات الاقتصادية:

[1] امجد زين العابدين طعمة، "قطر والمانيا: غلبة المصالح وترتيب الاولويات". **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد 47، عدد 01 ، (2020)، ص 725.

[2] المرجع نفسه، ص 726.

على الرغم من ابرام ألمانيا وقطر لاتفاقية تشجيع الاستثمار والحماية والنقل الجوي عام 1996 ودخولها حيز التنفيذ في يناير 1999 إلا أنه وحتى عام 2000 لم يشكل حجم التبادل التجاري ، بين البلدين رقماً ذا أهمية يذكر، لكن الأرقام بدأت تتغير بشكل مضطرد مع تحقيق وفرة مالية عالية لدى الدول الخليجية وقطر، نظرا لارتفاع وارداتها من خلال تصديرها للنفط والغاز، فضلاً عن بدء الحكومة القطرية بمرحلة جديدة من الاستثمار وبناء وتطوير البنى التحتية في مختلف مناطق الدولة، وعلى أثر ذلك تم تأسيس مجلس أعمال ألماني في قطر عام 2002 ، وفي عام 2007 تشكلت لجنة اقتصادية عليا مشتركة، عملت على تأسيس بيئة ملائمة للتبادل التجاري والاستثمارات لكلا البلدين، ونظرا للآثار السلبية التي تركتها الأزمات المالية التي ضربت اقتصاديات أغلب دول العالم، فقد رحبت الحكومة الالمانية بالاستثمارات القطرية سواء من خلال المؤسسات الحكومية أو من خلال الشركات المحلية او الأشخاص[1] .

وبالفعل فقد باشر صندوق الثروة السيادية القطري وهيئة الاستثمار بشراء أسهم وحصص في العديد من المؤسسات الأوروبية ومن بينها مصرف دويتشة بانك، وفي إطار تعزيز العلاقات وتطويرها فقد عقد أول منتدى للأعمال والاستثمار في قطر عام 2013 في العاصمة برلين، وحضره مسؤولون كبار وعدد كبير من المستثمرين ورجال الاعمال من كلا الجانبين؛وشهد حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفاعاً مستمرا ليصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق عام 2015 وبمبلغ إجمالي قدره 2.87 مليار دولار ، فيما بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى قطر في نفس العام حوالي 2.16 مليار يورو، في حين بلغت الواردات الألمانية 388 مليون يورو، وتصدرت السيارات والماكينات والتقنيات الحديثة قائمة الصادرات الألمانية، كما ازداد عدد الشركات الألمانية العاملة في قطر لتصل إلى 64 شركة، تتركز أغلب نشاطاتها في قطاعي البناء والخدمات، فضلاً عن ارتفاع عدد الألمان العاملين في قطر من حوالي 1700 مواطن عام 2013 الى 1800 عام 2018 وهو ما يمثل زيادة كبيرة منذ عام 1999.

[1] ايرهارد زاندشناير، **السياسة الخارجية الالمانية تجاه منطقة الخليج العربي** .(الامارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 14.

وفي مراجعة لتفاصيل الصادرات الألمانية لقطر خلال الفترة القريبة الماضية، يتبين أنه يتوزع على العديد من القطاعات، في مقدمتها قطاع السيارات الذي يمثل 25.8 % من الصادرات لقطر، يليها قطاع الآلات والماكينات بنسبة 20.8 % والمواد الكيمياوية بنسبة 10.8 % والهندسة الكهربائية بنسبة 9.45 %، واليوم يجد المراقبون والمتابعون للشأن الاقتصادي القطري بأن الخبرة والتكنولوجيا والتقنية والماكينات الألمانية متواجدة وبقوة في الكثير من المشاريع الرائدة في مختلف المناطق القطرية، فعلى سبيل المثال فقد جهزت شركة Herrenknech AG التي تعد من أكبر الشركات الألمانية الرائدة في مجال توفير التقنيات الحديثة لحفر الإنفاق الشاملة 15 آلية حفر لنفق شبكة مترو الدوحة عام 2014 [1]

وتصاعدت الاستثمارات القطرية في دول العالم عامة وفي ألمانيا بخاصة منذ عام 2010 ، وفي مقدمة الشركات التي تمتلك قطر حصة فيها تأتي شركة فولسفاجن بنسبة 15.6 %، وشركة البناء Hochief بحصة 11.1 % وشركة سيمنز التي تواجدت في الاستثمارات القطرية بنسبة 3% اعتباراً من عام2012، فضلاً عن امتلاكها لحصة في شركة Solar World الالمانية للالواح الشمسية عام 2014، وكذلك في Deutsche Bank AG كما تم استثمار مبالغ ضخمة في قطاعات العقارات والإنشاءات والبناء والفنادق واستثمرت قطر التي تعد من أكبر منتجي الغاز المسال في العالم ما بين 30 الى 35 مليار يورو خلال المرحلة الماضية في العديد من الشركات والمؤسسات الألمانية، لتأتي ألمانيا بالمرتبة الثانية بعد بريطانيا التي تحتضن أعلى نسبة من الاستثمارات القطرية بين الدول الاوروبية.

وقد استفاد مصرف دويتشة بانك الألماني على وجه الخصوص، والذي تمثل قطر ثاني أكبر مساهم فيه، من الدعم القطري الكبير، وذلك بعد موافقة السلطات القطرية في حينها على خطة الإنقاذ الحكومية لتجاوز الأزمة المالية الأخيرة التي تعرض لها البنك، من خلال تقديم دعم مباشر وزيادة رأس ماله، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول قطر على مقعد في مجلس الاشراف على المصرف.

[1] المرجع نفسه، ص 16 .

وان شركة سيمنس التي تمتلك قطر حصة نسبتها 3.3 % من قيمة أسهمها الكلية، تمتلك عقوداً بقيمة 2.5 مليار يورو فيها، وفي منتصف عام 2017 حصلت الشركة على عقد من قطر لبناء 35 محطة تحويل كهربائية بتكلفة إجمالية بلغت قيمتها 790 مليون يورو، فضلاً عن أن شركة قطر سولار تكنولوجي أعلنت في نفس السنة نجاحها بالاستحواذ على نسبة 49 % من أسهم شركة سولار وورد الألمانية، والتي تعد من أكبر الشركات الألمانية المتخصصة بمجال إنتاج مستلزمات الطاقة الشمسية، وذلك ضمن سعيها لتنويع مصادر الطاقة وبناء منشأة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية تقوم بإنتاج ما يقارب ألف ميجاواط، وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي تعصف في منطقة الخليج والعقود الضخمة التي تنفذها الشركة لدى دول المحور المضاد لقطر، إلا أن المسؤولين عن الشركة أعلنوا بأنهم سيواصلون تنفيذ مختلف العقود رغم الضغوط السياسية الكبيرة التي يتعرض لها مجلس الإدارة.[1]

وكما هو الحال في الشركات الألمانية التي تمتلك مصالح مشتركة مع دول الأزمة الخليجية كافة، فان الوضع ينطبق على شركة الشحنHapag-Lloyd والتي تعد قطر والسعودية والإمارات من المساهمين الأساسيين فيها ؛إن قطر وبفضل ما تمتلكه من إمكانات مالية واستثمارية هائلة، فضلاً عن المشاريع الكبيرة التي تنفذها بفضل استضافتها لبطولة كأس العالم بكرة القدم 2022 ، وما يرافقها من تشييد مشاريع تتعلق بالبنية التحتية ، فضلاً عن المشاريع التي ترتبط بالرؤية الاستراتيجية لدولة قطر 2030 ، والتي تهدف لتعزيز حركة الاستثمار المحلي والدولي في مجالات الرياضة، السياحة والتنمية الصناعية.

فضلاً عن وضع استراتيجيات محكمة تسهم بتنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الطاقة[2]تمثل سوقاً مهمة للشركات الألمانية، إذ تشير البيانات الرسمية إلى أنها تنفذ مشروعات متعددة في قطر تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار، فضلاً عن استثمار قطر وعبر صندوقها السيادي لنحو 25 مليار دولار، أكثر من نصف هذا الرقم يستثمر في شركة فولكسفاغن

[1] امجد زين العابدين، مرجع سابق، ص 726.

[2] امجد زين العابدين طعمة، مرجع سابق، ص 727.

لصناعة السيارات، فيما يستثمر ربعه في مصرف دويتشة بنك، ومقارنة بدول أخرى تمتلك إمكانيات مالية عالية، فان الاستثمارات القطرية في ألمانيا أكبر بكثير من مثيلاتها؛وأما فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين البلدين، فانه وعلى الرغم من صغر حجم السوق القطرية قياساً إلى دول أخرى تحتوي أسواقاً كبيرة في المنطقة إلا أن مستوى التبادل التجاري يتصاعد وفق مستويات عالية، فقد بلغ حجم الصادرات الألمانية إلى قطر في أعوام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي2.2 و 2.5 و 2.1 مليار يورو.

حسب الأرقام التي قدمتها مؤسسة التجارة الخارجية الألمانية ، وهناك أكثر من 300 شركة ألمانية تعمل في على تنمية الاقتصاديات القطرية في قطاعات مختلفة مثل البناء والإنشاءات والبنى التحتية والخدمات الاستثمارية، وشهد حجم التجارة الثنائية بين ألمانيا وقطر خلال المدة 2013-2017 نمواً متصاعداً ليصل إلى 12.6 مليار دولار، واحتلت قطر المرتبة 11 كأكبر شريك تجاري لألمانيا، وثالث أكبر وجهة للتصدير عام 2017؛

شهدت أعوام 2017-2018 تطورا ملحوظاً في حجم التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين، فحسب البيانات الرسمية القطرية فقد احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة من بين الدول الأوروبية التي تمتلك علاقات اقتصادية مع قطر، إذ بلغت صادراتها من السلع في الربع الأول من عام 2018 ما قيمته 4.4 مليار دولار، وفي إطار السعي القطري لاستثمار هذا الواقع، فضلاً عن محاولاتها لاستثمار افرازات الموقف الألماني من الأزمة الخليجية-القطرية، فقد عقد البلدين مؤتمر لمنتدى الأعمال القطري-الألماني في برلين في سبتمبر 2018 وعلى هامش المؤتمر الذي ناقش قضايا تتعلق بالشراكة بين البلدين، ودور القطاع المالي في الاقتصاد وتمويل المشاريع، والتنمية الصناعية لتنويع مصادر الدخل، والاستثمار والسياحة والصحة والرياضة، والذي شهد توقيع سبع اتفاقيات لتعزيز العلاقات بين البلدين، في مقدمتها تأسيس مجلس الأعمال القطري- الألماني.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 730.

المطلب الخامس: العلاقات القطرية الصينية

أقامت سفارة الصين في قطر حفل استقبال للاحتفال بالذكرى ال 94 لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني، بحضور عدد من قيادات القوات المسلحة القطرية وأعضاء جمعية الملحقين الدفاعيين في قطر وبعض الدبلوماسيين وخلال الحفل، ألقى كل من سعادة السيد تشو جيان سفير الصين لدى قطر، والعقيد هي بوتاو الملحق العسكري الصيني كلمات، وفي كلمته خلال الحفل، رحب سعادة السفير تشو جيان، سفير جمهورية الصين الشعبية في قطر، بالحضور وقال: أود أن أعرب عن خالص شكري لأصدقائنا الذين طالما اهتموا ودعموا الدفاع الوطني والتنمية العسكرية للصين قبل 94 عامًا. وأضاف: على الرغم من أن الصين وقطر متباعدتان، إلا أن الصداقة والتبادلات بين شعبينا تعود إلى العصور القديمة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية، حيث تعززت ثقتنا المتبادلة، وأسفر التعاون العملي عن نتائج مثمرة، وتطورت التبادلات العسكرية بقوة. وبفضل الجهود المشتركة للجانبين، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لقطر، والعلاقات الصينية– القطرية في أفضل فترة تطور في التاريخ.

وأكد السفير تشو جيان أن الصين مستعدة للعمل مع قطر ، ومعارضة الهيمنة وسياسة القوة، وتعميق التعاون، وتقديم دعم استراتيجي قوي للتنمية السلمية لبلدينا، والعمل ليصبحا مساهمين في السلام والتنمية العالميين، والدفاع عن النظام الدولي، أضاف السفير الصيني: لقد ظهر الجيش الصيني وسط كفاح شعب الصين الشرس ضد الإقطاعية، واضطلع بالمهمة التاريخية في تحقيق الاستقلال والتحرير الوطنيين، على مدار 94 عامًا ، من الكفاح المسلح إلى تأسيس الجمهورية ، ومن الإغاثة في حالات الكوارث إلى بناء الدولة،قدم جيش التحرير الشعبي مساهمات هائلة عبر التاريخ. اليوم، بعد 94 عامًا، أصبح جيش التحرير الشعبي قوة قوية ، وفروع عسكرية منسقة ومتوازنة، وأسلحة ومعدات متطورة نسبيًا. إنها تبني «سورًا فولاذيًا عظيمًا » للدفاع عن الأمن القومي ، كما أنها تعمل كقوة قوية لحماية السلام العالمي.[1]

[1]"تطور التعاون العسكري بين قطر والصين". **جريدة الوطن**، عدد 9461 ، (29 يونيو 2021)ص 03.

وأضاف سعادة سفير الصين في كلمته: منذ وقت ليس ببعيد، احتفلت الصين بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني واعلن الرئيس شي جين بينغ رسميًا أن الصين قد حققت الهدف المئوي الأول المتمثل في بناء مجتمع رغيد الحياة من جميع النواحي، ونحن نسير الآن نحو الهدف المئوي الثاني المتمثل في بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة عظيمة من جميع النواحي. إن الصين التي تقف عند نقطة انطلاق تاريخية جديدة، لا تواجه فرصًا كبيرة للتنمية فحسب، بل تواجه أيضًا مخاطر وتحديات ، وقال سعادة السفير تشو جيان إنه مع التأثير المشترك ل COVID-19 والتغيرات الرئيسية التي لم نشهدها خلال قرن من الزمان، يدخل العالم فترة من الاضطرابات، وتتزايد الهيمنة والأحادية، وتشتد قضايا النقاط الساخنة الإقليمية، وتظهر قضايا الأمن غير التقليدية مثل التطرف والإرهاب واحدة تلو الأخرى. إن العالم بعيد عن السلام والاستقرار، لذا يجب أن نبني دفاعًا وطنيًا قويًا وجيشًا حديثًا لحماية الأمن القومي للصين بشكل فعال ومصالح التنمية، وضمان التحقيق السلس لهدف الذكرى المئوية الثانية، فالهدف الأساسي للدفاع الوطني الصيني هو الدفاع عن سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية. وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل الصين تعزيز تنمية قوى السلام العالمية من خلال تنميتها، وإفادة الشعوب في جميع أنحاء العالم من خلال التضامن والتنسيق، وتقديم مساهمات جديدة وأكبر في بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية[1].

وتابع سعادة سفير الصين: لقد انخرط جيش التحرير الشعبي في تبادلات عسكرية واسعة النطاق ومتعددة المستويات مع أكثر من 150 دولة، وأقام أكثر من 50 آلية استشارية دفاعية مع أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية. ويتمتع الجيش الصيني الآن بدائرة أصدقاء متنامية، ويعمل على تعميق التفاهم والثقة المتبادلين مع القوات الأجنبية، حيث يعمل جيش التحرير الشعبي باستمرار على تحسين آلية إصدار المعلومات الخاصة بوزارة الدفاع، ويصدر بانتظام أوراقًا بيضاء حول الدفاع الوطني، وينظم تبادلات عسكرية متكررة، مما يزيد من شفافية الجيش.

[1] المرجع نفسه، ص04.

خلاصة الفصل الثاني :

نستنتج من خلال ما سبق ذكره أن القوة الناعمة وخاصة أدواتها لعبت دور كبير وفعال في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الدولي والإقليمي والعربي، فعلى المستوى الإقليمي تستخدم أداة إعلامية مثل تغطية قناة الجزيرة لمستجدات الأزمة المصرية، أما في الأزمة الليبية فقد استخدمت الأداة الاقتصادية من خلال الإعانات المالية بالإضافة إلى دور الوساطة في حل الأزمة الليبية، أيضا نجد أن لقطر دور عسكري في ليبيا، وفي الأزمة السورية استخدمت التغطية الإعلامية وتدخلها بشكل وسيط في حل الأزمة السورية وهذا ما يسمى بدور القوة الناعمة للسياسة الخارجية القطرية في الأزمات العربية، كما نجد أن قطر عملت جاهدة من اجل القضاء على الحصار الذي فرض عليها من قبل دول الخليج حيث استعانت باستراتيجيات اقتصادية فعالة من اجل التخلص والقضاء على هذا الحصار والعزل، أما بخصوص علاقات قطر مع كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران فعلاقتها بتركيا كانت بسبب حاجتها الملحة لحليف إقليمي، أما بخصوص علاقة قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي من اجل تطوير اقتصادها أي سعيها لضم حليف اقتصادي إلى صفها وكسب رضا الإدارة الأمريكية، كما نجد أن العلاقات القطرية الإيرانية تتميز بالتعقيد والتشابك وهذا ما أدى إلى تطوير العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية بين البلدين .

خاتمة

نستخلص من خلال ما سبق ذكره أنه تم توظيف أدوات القوة الناعمة لدولة قطر عن طريق توظيف عمليتي الإقناع والجذب دون الإكراه، فمفهوم القوة في العلاقات الدولية من أقدم المواضيع في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالإضافة لضرورة التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، هذه الأخيرة لها مجموعة من الأدوات الإعلامية والدبلوماسية والسياسية، ما يجعل العالم أمام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية وأمام نظام عالمي جديد، كما أن القوتين الصلبة و الناعمة يكملان بعضهما البعض بين الحين والآخر، حيث أن الحكومات لا تستطيع أن تعتمد فقط على نوع واحد من القوة من أجل تحقيق أهدافها في العلاقات الدولية لذلك فإن الدول التي تمتلك مقومات و أداوت القوة الصلبة هي نفسها التي تمتلك مقومات وأدوات القوة الناعمة لتحقيق أهدافها .

كما أن السياسة الخارجية لدولة قطر تطورت في السنوات الأخيرة بسبب بتوظيفها للقوة الناعمة ؛ حيث نقصد بهذه الأخيرة القدرة على الجذب والضم دون الإكراه، كما تم استخدام هذا المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات اقل شفافية نسبيا والضغط من خلال المنظمات، وأدوات القوة الناعمة تتمثل في الأداة الإعلامية (قناة الجزيرة أنموذجا)، بالإضافة إلى أدوات الطاقة مثل قطاعي النفط والغاز وخاصة الغاز الطبيعي المسال، أيضا نجد المساعدات المالية وخاصة في المجال الاستثماري مثل الاستثمارات في بريطانيا و فرنسا وألمانيا، كما أن ثوابت السياسة الخارجية القطرية لعبت دور مهم وهذا ما تجلي في تحقيق أهدافها، فالمبدأ الثابت يعزز شرعية الهدف المحقق، كما تجدر الإشارة إلى دور المحددات القطرية في تحقيق رسم سياستها الخارجية مثل المحددات السياسية والاقتصادية و الديمغرافية والجغرافية والتاريخية.

كما لعبت المؤسسات الرسمية في قطر دور كبير في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية لقطر مثل الديوان الأميري، ومجلس الوزراء، ومجلس القضاء، والسلطات الرسمية كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية و السلطة القضائية، كما نجد أن دولة قطر وظفت القوة

الناعمة بشكل صريح في سياستها الخارجية وهذا ما تجلى في الدور القطري في الأزمات العربية و علاقاتها مع الغرب و القوى الغربية، والمتتبع لمراحل السياسية الخارجية القطرية لن يستغرب في تغير الدور القطري من دور الوسيط وصانع السلام الإقليمي الذي يبحث على الاستقرار والسلام، إلى دور حاضن لاتجاه التغير وداعم له، فعلى الرغم من حداثة السياسية الخارجية القطرية إلا أنها تتمتع بدرجة من البراغماتية والتكيف السريع، وكدولة صغيرة محاطة بجيران أكثر قوة فإن قطر لا يمكنها ضمان بقائها وحماية أمنها إلا من خلال هذين السمتين تمكنت من ممارسة سياسة خارجية نشطة وفرضت نفسيا كلاعب أساسي في السياسات العربية ، وقد ساهم في ذلك اجتماع عدة عوامل ارتبطت بمتغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر وأخرى خارجية تتعلق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية.

إن مرتكزات السياسة الخارجية القطرية لم تتغير خلال تفاعلها مع الأحداث العالمية، وأن عمدت قطر إلى التوسع في استخدام الأداة الإعلامية و المالية والعسكرية التي استخدمتها في إطار جماعي، ما يعكس سعيها لحماية مصالحها من وراء هذا الدور وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

إن القوة الناعمة وخاصة أدواتها لعبت دور كبير وفعال في السياسة الخارجية القطرية على المستوى الدولي والإقليمي والعربي، فعلى المستوى الإقليمي تستخدم أداة إعلامية مثل تغطية قناة الجزيرة لمستجدات الأزمة المصرية، أما في الأزمة الليبية فقد استخدمت الأداة الاقتصادية من خلال الإعانات المالية بالإضافة إلى دور الوساطة في حل الأزمة الليبية، أيضا نجد أن لقطر دور عسكري في ليبيا، وفي الأزمة السورية استخدمت التغطية الإعلامية وتدخلها بشكل وسيط في حل الأزمة السورية وهذا ما يسمى بدور القوة الناعمة للسياسة الخارجية القطرية في الأزمات العربية، كما نجد أن قطر عملت جاهدة من اجل القضاء على الحصار الذي فرض عليها من قبل دول الخليج حيث استعانت باستراتيجيات اقتصادية فعالة من اجل التخلص والقضاء على هذا الحصار والعزل، أما بخصوص علاقات قطر مع كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران فعلاقتها بتركيا كانت بسبب حاجتها الملحة لحليف إقليمي.

أمـا بخصـوص علاقـة قطـر مـع الولايـات المتحـدة فهـي مـن اجـل تطـوير اقتصـادها أي سـعيها لضـم حليـف اقتصـادي إلـى صـفها وكسـب رضـا الإدارة الأمريكيـة، كمـا نجـد أن العلاقـات القطريـة الإيرانيـة تتميـز بالتعقيـد والتشـابك وهـذا مـا أدى إلـى تطـوير العلاقـات التجاريـة والسياسـية والاقتصادية بين البلدين .

وفي ضوء ما تقدم من وصف وتحليل للموضوع تم التوصل الى النتائج التالية :

-مـا تـم رصـده حـول الـدور الفعـال لدولـة قطـر هـو قـدرتها علـى توظيـف الأداة الماليـة لتحقيـق مكاسـب سياسـية، إذ عمـدت قطـر علـى توظيـف عائـداتها الماليـة الضـخمة لخدمـة سياسـتها الخارجيـة حيـث سـاهمت بسـخاء فـي تقـديم المعونـات والمسـاعدات الماليـة للعديـد مـن الـدول ، وأصـبحت قطـر مـن أكثـر الـدول توظيفـا للمجـال السياسـي فـي شـكل قـروض وهبـات ومـنح للـدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها.

-مرتكـزات السياسـة الخارجيـة القطريـة لـم تتغيـر خـلال تفاعلهـا مـع الأحـداث الدوليـة حيـث اضـطرت إلـى التوسـع فـي اسـتخدام الأداة الإعلاميـة (قنـاة الجزيـرة) والأداة الماليـة والعسـكرية التـي اسـتخدمتها فـي إطـار جمـاعي، مـا يعكـس سـعيها لحمايـة مصـالحها وتحقيـق أهـداف سياسـتها الخارجية

-هنـاك تكامـل وظيفـي فـي الـدور القطـري خاصـة علـى المسـتويات السياسـية، والاقتصـادية والإعلاميـة خاصـة تجـاه البلـدان العربيـة مـن اجـل سـد الفجـوة الجغرافيـة والسـكانية والعسـكرية التـي تعاني منه قطر

-ارتفـاع مسـتوى مشـاركة قطـر فـي الشـؤون العربيـة والإقليميـة والغربيـة، فبـالنظر للديناميكيـة والحيويـة التـي اتسـمت بهـا سياسـة قطـر فـي الكثيـر مـن الملفـات، وكآليـة لتعزيـز انخراطهـا فـي الشـؤون العربيـة والدوليـة وتنميـة تحالفاتهـا كـان الانخـراط الفـوري لقطـر فـي المسـاهمة لحـل أزمـة الثـورات العربيـة مـن اجـل النشـر لترسـانتها الإعلاميـة ووسـاطتها الدبلوماسـية ودعمهـا المـالي والعسكري خاصة في ملف ليبيا وسوريا

-القـدرة علـى توظيـف الأداة الماليـة لتحقيـق مكاسـب سياسـية، إذ عمـدت قطـر علـى توظيـف عائـداتها الماليـة الضـخمة لخدمـة سياسـتها الخارجيـة حيـث سـاهمت بسـخاء فـي تقـديم المعونـات

والمساعدات المالية للعديد من البلدان ، وأصبحت قطر من أكثر الدول توظيفا للمجال السياسي في شكل قروض وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها الخارجية.

-طبيعة العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية: فالدول الصغرى الفاقدة لعوامل القوة والتأثير والتي تريد أن تلعب دورا أكبر من حجمها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، لا تستطيع القيام به إن لم تحظى بدعم القوى الإقليمية أو القوى الدولية وهو ما ينطبق على دولة قطر، في هذا الإطار يمكن الحديث عن إستراتيجية التوظيف الدولية التي تتبعها الدول الصغرى ومنها قطر التي تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، حيث أكدت قطر استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوظيفها لهذه العلاقة في ظل الثورات العربية، من أجل حماية أمنها في ظل التهديدات الأمنية والإقليمية، إذا توفر لها الحماية الأمريكية القدرة على أن تلعب دور في المنطقة.

قائمة المراجع

النصوص القانونية :

1الدستور الدائم لدولة قطر 2004 .

الكتب :

1. الرمضاني مازن إسماعيل،**السياسة الخارجية.** (بغداد :مطبعة دار الحكمة ،.(1991)
2. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية و الدولية،** (جامعة الكويت ،ط 2 ،1979)
3. جون ميرشايمر،**مأساة سياسة القوى العظمى** ،تر: مصطفى محمد قاسم ،(الرياض : النشر العلمي والمطابع ،جامعة الملك سعود ،2012)
4. جوزيف ناي ،**القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** ،ترجمة: محمد البجيرمي ،(العبيكان للنشر ،2007).
5. الحمداني طارق نافع،**قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة.**(العراق:دار الوراق للنشر، 2012).
6. الهيتي صبري فارس ، **الخليج العربي (أرضه –سكانه –اقتصادياته–جيوبوليتيكيته)**، (الاردن: [د.د.ن]،2004).
7. لازار مهدي،**قطر اليوم المسار الفريدة لإمارة غنية** .(منشورات ميشالون،2013).
8. المرهون عبد الجليل زيد ،**الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية.** ([د.م.ن]،مركز الجزيرة للدراسات،(2011)
9. مفيد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر(1913–2008)** .(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع،2010).
10. احمد زكريا الشلق، **تطور قطر السياسي من نشأة الامارة الى استقلال الدولة** ،ط 3 ،(الدوحة: [د.د.ن]، 2006).
11. عبد النور عنتر، **لغز قطر** . ([د.ب.ن]، مركز الجزيرة للدراسات ،2013)
12. 1جمال عبد الله،**السياسة الخارجية لدولة قطر(1995–2013) روافعها واستراتيجياتها.**(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2014).
13. عزمي بشارة ،**سورية :درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2013).
14. توما ايميل،**جذور القضية الفلسطينية.**ط3،(دمشق: دار الجليل ،1984).
15. عبد الله عبد الامير ،**الصراع السعودي القطري : الأسباب والنتائج والمحتملة** . (بغداد :مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2017).

16. صادق عبد الله الشيخ عيد ، **العلاقات التركية القطرية السياسة الخارجية والامن الاقليمي 2002-2020** .(قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2021).
17. ايرهارد زاندشناير، **السياسة الخارجية الالمانية تجاه منطقة الخليج العربي**. (الامارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.)
18. غسان شبانة، **قطر والولايات المتحدة الامريكية نحو شركة جديدة** ،(مركز الجزيرة للدراسات،09 مارس 2015).

المجلات:

1. "تطور التعاون العسكري بين قطر والصين". **جريدة الوطن**، (الخميس 29 يونيو 2021)،عدد 9461.
2. عام على الازمة الخليجية:كيف نجحت قطر في هزيمة الحصار".**تحليل سياسات**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،(يوليو 2018) .
3. إبراهيم أسعيدي، "تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار".**مجلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، (سبتمبر 2020).
4. امجد زين العابدين طعمة، "قطر والمانيا: غلبة المصالح وترتيب الاولويات". **مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد 47، عدد 01 ، .(2020)
5. جواد بخشي ،"دور قطر في التطورات السورية –دراسة ثلاثية :المال والاعلام والتدخل العسكري "،**مجلة مختارات ايرانية** ،القاهرة :مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،عدد ،(د.ت.ن)143
6. خضير ماجد، "مقومات السياسة الخارجية القطرية دراسة في السلوك السياسي". **مجلة دراسات دولية** ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،العراق،.(2011)
7. رعد قاسم صالح ،"القوى الإقليمية الشرق أوسطية ودورها في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمحاربة الإرهاب لعام 2014 "، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية** ، مركز مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 51،. (2015)
8. ريهام مقبل ، مركب القوة عناصر وأشكال القوة ، بحث منشور في **مجلة السياسة الدولية** ،جامعة الازهر ،غزة ،عدد 188 ،مجلد 47 ،.(2014)
9. سلسلة تقدير موقف،"أزمة العلاقات الخليجية :في أسباب الحملة على قطر ودوافعها" .(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2017).

10. عدناني خولة،"أثر تقلبات اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر وقطر " . **مجلة البشائر الاقتصادية** ،المجلد 05، العدد 02، (اوت 2019).
11. فاطمة مساعيد،مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع و التمدد . **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،الجزائر ،العدد 11، ،(2014)
12. فؤاد ابركان،السياسة الخارجية القطرية في اقليم مضطرب :الاستثمار في القوة الناعمة.**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ،المجلد 10 ،العدد 01 ،(جانفي 2021) .
13. كريم مصلوح، "الإدارة الأمريكية –الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة" ،**دراسات شرق اوسطية** ، عدد 58 ،. (2012)
14. مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة :السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية" ،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة:مؤسسة الاهرام ،عدد 187 ، . (2012)
15. مفتاح الحسوني الجمل،"مراحل تطور العلاقات القطرية الإيرانية" .**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**،مجلد 08 ،عدد 02 ،(2017) ،جامعة قناة السويس،كلية التجارة الإسماعيلية.
16. نواف التميمي، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة.**مجلة سياسات عربية** ،عدد 27،(يوليو 2017).
17. وزارة الخارجية القطرية :شبه جزيرة قطر عبر التاريخ،**إصدار الالفية** (قطر تميز)،(ادارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية الدوحة ،2000).
18. وليد حسن المدلل، مقومات و سمات السياسة الخارجية القطرية.**مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية** ،المجلد 22 ،العدد 01 ،(يناير 2014)
19. يسار القطارية،"حالة قطر :كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية؟".**مجلة السياسة الدولية** . مصر :مؤسسة الأهرام ،عدد 188 ،(افريل 2012).
20. يمني سليمان،القوة الذكية و أبعادها –المفهوم و الأبعاد.دراسة تأصيلية نقلا عن .info eipss-eg.orgبتاريخ 2022/02/28.

المذكرات والرسائل الجامعية :

1. اسماعيل مصطفى محمد دلول،"العلاقات المصرية القطرية في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية 2011-2016 ".(رسالة ماجيستير ،البرنامج المشترك بين جامعة الاقصى واكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ،برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية،غزة ،2016).

2. اكو حمد ،"القوة الناعمة في العلاقات الدولية دراسة تحليلية مقارنة" ،(أطروحة دكتوراه ،جامعة السليمانية ،العراق ،2014).
3. ديفيد روبتس، فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية ،مجموعة الخدمات البحثية ،(مكتب الدوحة لمعهد الخدمات المتحدة الملكية للأمن و الدفاع 2012.
4. سارة جبار كريم الغزالي،"الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية".(رسالة ماجيستر ،جامعة المثنى،كلية التربية للعلوم الإنسانية،2016).
5. صباح كزيز،"دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن2014/2010 ".(مذكرة ماجيستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015/2014).
6. عادل علي موسى سليمان،"مفهوم القوة في العلاقات الدولية1991–2017 المنظور الامريكي دراسة حالة". (رسالة ماجيستر.عمان، جامعة الشرق الاوسط،كلية الاداب والعلوم،قسم العلوم السياسية 2018).
7. العبيدي حسيب عارف، "القوة في العلاقات الدولية" .(رسالة ماجيستر ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،1983).
8. محمد عارف محمد عبد الله ،"دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي الثورة المصرية نموذجا "،(مذكرة ماجيستر في التخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح نابلس ، طرابلس ، 2012).
9. محمود سمير الرنتيسي ، "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي والقضية الفلسطينية "،(مذكرة ماجيستر في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،اكاديمية الدراسات العليا ،جامعة الاقصى ،2013).
10. الوادية احمد ،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2008 ".(رسالة ماجيستر ،غزة جامعة الأزهر،كلية العلوم السياسية،2009).

الملتقيات والندوات:

1. الكواري علي خليفة ،"الخليج العربي و الديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ،(اللقاء 22 ،منتدى التنمية ،الدوحة ،2009

التقارير:

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.
2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ،لبنان :مركز الزيتونة الدراسات والاستشارات ،2010.

المواقع الالكترونية :

1- حضرة صاحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني" ، مقال متحصل عليه من الديوان الأميري https://www.diwan.gov.qa/hh-the-amir#بتاريخ 2022/03/10 على الساعة 00:04
.
2- "قطر تكثف استثماراتها في فرنسا". مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.albayan.aeبتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:22
www.aljazeera.net/ur/exers/8c14ec38-c946-41fa-8.بتاريخ 2022/03/16
3- ابراهيم محمد، المال القطري و النفوذ السياسي في المانيا .مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.dw.comبتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:36
4- جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟ مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net بتاريخ 27فيفري 2022 على الساعة 12:52
5- حر محمد ، قطر اشعلت الثورة التونسية ..ثم سيطرت على ليبيا وانتهت بالاستيلاء على القضية الفلسطينية "،متوفر على الرابط الالكتروني www.factjo.com/pages/print.aspx?id2008
6- حسام حمدان،قطر وايران علاقات متميزة على ضفتي الخليج.مقال متحصل عليه من الرابط
7- دليل المعلومات عن قطر ،متوفر على الرابط التالي http://qatarconference.org/summit/info/qatar.pdf
8- الظاهر محمد ،"الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات ".متوفر على الرابط http://www.zawya.com/ar/story/zawyaبتاريخ 2022/03/20 على الساعة 23:20
9- عبيد الحليمي، "تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية" ،متحصل عليه من المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=67404 بتاريخ 2022/03/11 على الساعة 10:15
10- عودة جهاد،"حدود تأثير قوة قطر"،مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.gehadauda.comبتاريخ 2022/02/28 على الساعة 00:57
11- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية القطرية http://www.mofa.gov.qa بتاريخ 2022/02/27

12- نورا الشيخ ، "العلاقات القطرية البريطانية نحو مزيد من التقدم" .مقال متحصل عليه من الموقع الالكتروني http://www.gulf-tadawul.com : بتاريخ 2022/03/09 على الساعة 13:01 .عبد

باللغة الفرنسية :

Sites electroniques :

1 David E Long and Bernard Reich : "the government and politics of the middle east north Africa" : p 145 . http://www.ncusar.org/publication/1980-04-28-arabian-states.pdf

2 Kristian coates ulrichsen ,Qatar and the arabe Springs :Policy drivers and régional implications ,available at http://www.carnegieendowment.org/2014/09/24

3 Mehdi lazar ,Qatar :quelle stratégie régionale ? de l'influence a la puissance, le 20/03/2022 in http://www.diploweb.com/qatar-quelle-strategie-regionale.html

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ح
مدخل	17
1-أهمية القوة في العلاقات الدولية	18
2-من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية	20
3-القوة الناعمة بين نظريات العلاقات الدولية وتطبيقات القوة	22
الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية ومقومات القوة الناعمة لدولة قطر	28
تمهيد	29
المبحث الأول: مستويات تحليل السياسة الخارجية القطرية	30
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية القطرية	30
المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية القطرية	31
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية القطرية	35
المبحث الثاني: القوة الناعمة كبديل لضعف القوة الصلبة لدولة قطر	41
المطلب الأول: ضعف القوة الصلبة	41
المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة	44
خلاصة	42
الفصل الثاني: مدى فعالية أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية القطرية	47
تمهيد	48
المبحث الأول: القوة الناعمة كمحرك للسياسة الخارجية القطرية في العالم العربي	49
المطلب الأول: الأزمات العربية	54
المطلب الثاني: القضية الفلسطينية	61
المطلب الثالث: فعالية القوة الناعمة لقطر في علاقاتها مع الدول العربية	65
المبحث الثاني: دور القوة الناعمة في علاقات قطر مع القوى الاقليمية والدول الكبرى	69
المطلب الأول: العلاقات القطرية الإيرانية	69
المطلب الثاني: العلاقات القطرية الأمريكية	72
المطلب الثالث: العلاقات القطرية التركية	75

المطلب الرابع: العلاقات القطرية الألمانية	**77**
المطلب الخامس: العلاقات القطرية الصينية	**82**
خلاصة	**87**
الخاتمة	**92**
قائمة المراجع	97
ملخص الدراسة	103

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات القوة الناعمة، وكذلك السياسة الخارجية القطرية من 2011 إلى غاية 2021، وذلك من أجل تطوير هذا الموضوع وإثرائه علميا وأكاديميا بالاعتماد على طبيعة العلاقات الدولية بين قطر والقوى الإقليمية والدولية ، توصلت هذه الدراسة إلى أن دولة قطر استخدمت الأداة الإعلامية للتأثير على الرأي العام خاصة العالمي بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية وخاصة المالية بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات أمنية وعسكرية، كذلك الى تطوير دورها على الساحة العالمية من خلال ادوار الوساطة القطرية في حل الأزمات التي حلت بالدول العربية .

الكلمات المفتاحية:

القوة الناعمة، ، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية

Absrtact :

This sud amis to identify the Tools of soft power, as Wells as the qatari forgien Policy frome 2011 to 2021 , in ordre to développa this topic and enrich it scientifically and academically , depending on the nature of international relations between Qatar and regional international power. This study concluded that the state of Qatar used the media tool to influence public opinion, especially the world, in addition ti providing economic aid, especially Financial, for countries That suffer from security and military crises, as well as to develop its role in the globale area through Qatari mediation roles in resolving the crises that befell the Arab countries

KEY WORDS

SOFT POWER, INTERNATIONAL RELATION, FOREIGN POLICY